S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/2000/203
10 March 2000
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

رسالة مؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)
بشأن الحالة في أنغولا

أتشرف بأن أحيل إليكم، طي، هذا التقرير النهائي لفريق الخبراء المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٣٧ (١٩٩٩) المؤرخ ٧ أيار/مايو ١٩٩٩.

وسيكون من دواعي امتناني أن تتفضلوا بتعميم هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن، للعلم، وبإصداره كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) روبرت ر. فاولر

رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار

٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا

130300 1303000 00-33562 (A)

المرفق الأول

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠ موجهة من رئيس فريق الخبراء المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٣٧ (١٩٩٩) إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا

يسرني أن أقدم تقرير فريق الخبراء المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٣٧ (١٩٩٩) (انظر الضميمة).

(توقيع) إندرز مولاندر
السفير
رئيس فريق الخبراء

ضميمة

تقرير فريق الخبراء المعني بالانتهاكات الماسة بجزاءات مجلس الأمن المفروضة على أنغولا

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-١٢	٦
أولا - انتهاك الجزاءات فيما يتعلق بالأسلحة والعتاد	١٣-٥٨	٩
ألف - النتائج المتعلقة بالأسلحة والمعدات العسكرية	١٤-٥٠	٩
١ - كيفية شراء يونيتا للأسلحة والمعدات العسكرية	١٥-٣٨	١٠
٢ - منشأ أسلحة يونيتا ومصادر تدريبها	٣٩-٤٦	١٦
٣ - أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية التي تستعملها يونيتا أو تستوردها	٤٧-٤٩	١٨
٤ - التعاون العسكري مع يونيتا في جمهورية الكونغو الديمقراطية	٥٠	١٩
باء - الاستنتاجات المتعلقة بالأسلحة والمعدات العسكرية	٥١	١٩
جيم - التوصيات المتعلقة بالأسلحة والمعدات العسكرية	٥٢-٥٨	٢٠
ثانيا - انتهاك الجزاءات المفروضة على بيع النفط ومنتجاته	٥٩-٧٤	٢١
ألف - النتائج المتوصل إليها فيما يتعلق بالنفط والمنتجات النفطية	٦٠-٦٨	٢١
١ - توريد المنتجات النفطية للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا ١٩٩٣-١٩٩٨	٦١-٦٣	٢٢
٢ - توريد المنتجات النفطية إلى الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا ابتداء من كانون الثاني/يناير ١٩٩٩	٦٤-٦٦	٢٢
٣ - تزويد الطائرات القادمة من المناطق التي تسيطر عليها يونيتا بالوقود	٦٧	٢٣
٤ - تهريب النفط بصورة تجارية إلى المناطق التي تسيطر عليها يونيتا	٦٨	٢٤
باء - الاستنتاجات المتعلقة بالنفط والمنتجات النفطية	٦٩	٢٤
جيم - التوصيات المتعلقة بالنفط ومنتجاته	٧٠-٧٤	٢٤
ثالثا - انتهاك الجزاءات المتعلقة بالماس	٧٥-١١٤	٢٥
ألف - النتائج المتوصل إليها فيما يتعلق بالماس	٧٦-١٠٥	٢٦

	الفقرات	الصفحة
١ - أهمية الماس ليونيتا	٧٧	٢٦
٢ - الطريقة التي يحصل بها يونيتا على الماس	٧٨-٧٩	٢٦
٣ - كيف تقايض يونيتا الماس بالسلع أو المبالغ النقدية	٨٠-٨١	٢٧
٤ - الأماكن التي تتجه إليها يونيتا لبيع الماس	٨٢-٨٦	٢٧
٥ - سهولة وصول الماس المهرب إلى الأسواق الدولية	٨٧-٩٣	٢٩
٦ - المشكلة داخل أنغولا	٩٤-٩٨	٣٠
٧ - الماس كوسيلة لشراء الأصدقاء والمؤيدين	٩٩-١٠٤	٣١
٨ - الماس لتكديس الثروة	١٠٥	٣٢
باء - استنتاجات بشأن الماس	١٠٦-١٠٨	٣٣
جيم - التوصيات المتعلقة بالماس	١٠٩-١١٤	٣٣
رابعا - انتهاك الجزاءات المفروضة على الأموال والأصول المملوكة ليونيتا	١١٥-١٢٨	٣٤
ألف - النتائج المتوصل إليها فيما يتعلق بالأموال والأصول المملوكة ليونيتا	١١٦-١٢٣	٣٤
١ - مصادر تمويل يونيتا	١١٧	٣٥
٢ - كيف تحتفظ يونيتا بالأصول الموجودة بحوزتها	١١٨-١١٩	٣٥
٣ - الجهود التي تبذلها يونيتا للالتفاف على الجزاءات المالية	١٢٠-١٢٣	٣٥
باء - الاستنتاجات المتعلقة بالموارد المالية ليونيتا وأصولها	١٢٤-١٢٥	٣٦
جيم - التوصيات المتعلقة بالموارد المالية ليونيتا وأصولها	١٢٦-١٢٨	٣٧
خامسا - الإخفاق التام للجزاءات المفروضة على تمثيل يونيتا وسفر أعضائها إلى الخارج	١٢٩-١٦٢	٣٧
ألف - النتائج المتعلقة بتمثيل يونيتا وسفر أفرادها إلى الخارج	١٣٠-١٥٤	٣٨
١ - لماذا تتسم الجزاءات المفروضة على التمثيل والسفر بأهمية ليونيتا	١٣١	٣٨
٢ - كيف تعمل مكاتب يونيتا في الخارج	١٣٢-١٣٥	٣٨
٣ - ماذا يفعل ممثلو يونيتا في الخارج	١٣٦	٣٩
٤ - كيف يسافر أفراد يونيتا	١٣٧-١٣٨	٣٩
٥ - المراكز الرئيسية لتمثيل يونيتا في الخارج	١٣٩-١٥٤	٤٠
باء - الاستنتاجات المتعلقة بتمثيل يونيتا والسفر إلى الخارج	١٥٥-١٥٦	٤٤
جيم - التوصيات المتعلقة بتمثيل يونيتا والسفر إلى الخارج	١٥٧-١٦٢	٤٤

	الفقرات	الصفحة
سادسا - المسائل ذات الصلة	١٦٣-١٨١	٤٥
ألف - دور النقل في مخالفة الجزاءات	١٦٣-١٦٧	٤٥
باء - إسقاط طائرات الأمم المتحدة	١٦٨-١٦٩	٤٦
جيم - توصيات بشأن المسائل ذات الصلة	١٧٠-١٨١	٤٧
خاتمة	١٨٢-١٨٩	٤٩

مقدمة

١ - المعلومات الأساسية وولاية الفريق: هذا التقرير مقدم وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٣٧ (٧ أيار/مايو ١٩٩٩) الذي أنشأ هيئة خبراء مستقلة للتحقيق في الانتهاكات الماسة بالجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) الذي يرأسه السيد جوناس سافيمبي. وتحظر الجزاءات المقصودة بيع أو توريد الأسلحة والعتاد ليونيتا؛ وتحظر توريد المنتجات النفطية ليونيتا؛ وتحظر شراء الماس المستخرج من مناطق واقعة تحت سيطرة يونيتا؛ كما تقتضي مصادرة حسابات يونيتا المصرفية وأصولها المالية الأخرى؛ وتفرض غلق مكاتب تمثيل يونيتا في الخارج، فضلا عن فرض قيود على سفر كبار مسؤولي يونيتا وأفراد أسرهم المباشرين الراشدين.

٢ - وقد طُلب من فريق الخبراء أن يقدم إلى مجلس الأمن تقريرا في غضون ستة أشهر من تشكيله. كما طُلب إليه أن يُعلم المجلس بالطريقة التي يُجرى بها انتهاك الجزاءات المفروضة على يونيتا، ومن يقوم بانتهاكها، وما يمكن القيام به لزيادة فعاليتها. وقد شدد المجلس مرارا على أن القصد من الجزاءات ليس معاقبة يونيتا، بل التشجيع على إنجاز تسوية سياسية للصراع الذي طال أمده في أنغولا، بالمطالبة بأن تمتثل يونيتا للالتزامات التي تحملتها عندما وقعت على "اتفاقات السلام" لعام ١٩٩١ وبروتوكول لوساكا لعام ١٩٩٤، وبالحد من قدرة يونيتا على السعي إلى تحقيق أهدافها بوسائل عسكرية.

٣ - وينبغي التذكير بأن الجزاءات الأولى ضد يونيتا - تلك المتصلة بالأسلحة، والمعدات العسكرية، والوقود - قد فُرضت في عام ١٩٩٣ بعد أن رفضت يونيتا قبول نتائج انتخابات أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ التي حصل فيها الرئيس دوس سانتوس على ٤٩.٦ في المائة من الأصوات مقابل ٤٠,٧ في المائة لسافيمبي، وحصلت فيها الحركة الشعبية لتحرير أنغولا على ٥٤ في المائة من الأصوات في الانتخابات البرلمانية مقابل ٣٤ في المائة ليونيتا. وقد استأنفت يونيتا الحرب عقب هزيمتها في الانتخابات. ولإرغام يونيتا على الموافقة على وقف لإطلاق النار وقبول نتائج الانتخابات، جرى أولا التهديد بالجزاءات ضد يونيتا ثم وقعت عليها. وعقب التوقيع على بروتوكول لوساكا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، حل سلام غير كامل وغير مستقر خلال فترة بذلت فيها جهود شاملة لتنفيذ الأحكام المتفق عليها في لوساكا.

٤ - إن امتناع يونيتا المتواصل عن الامتثال لالتزاماتها المقررة بموجب بروتوكول لوساكا قد حمل مجلس الأمن على التهديد بتوقيع جزاءات إضافية ثم حمله على توقيعها. وهذه الجزاءات الإضافية، المفروضة في عام ١٩٩٧، تشمل تجميد حسابات يونيتا المصرفية، وحظر سفر كبار مسؤوليها إلى خارج البلد، وغلق مكاتبها في الخارج. وبعد تحسن قصير الأمد في الحالة، شمل إبرام اتفاق بشأن جدول زمني لتنفيذ بروتوكول لوساكا، هدد مجلس الأمن من جديد بتوقيع جزاءات حين امتنعت يونيتا مرارا عن الوفاء بهذه التعهدات الجديدة. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨، فرض المجلس جزاءات تحظر شراء الماس من يونيتا أو من المناطق الخاضعة لسيطرتها.

٥ - ورغم توقيع مجلس الأمن هذه الجزاءات المتنوعة، لم ينفك يتبين بجلاء لكل المعنيين أن إنفاذ الجزاءات لم يكن يجري بفعالية. لقد ظلت يونيتا قادرة على شراء ما تحتاجه لآليتها الحربية وعلى بيع ماسها. ولم ينفك مسؤولو يونيتا

يسافرون دون قيود تقريبا، واستمر نشاط يونيتا في العواصم الدولية من خلال مكاتب "غير رسمية" وممثلين "غير رسميين".

٦ - المبادرات الجديدة للجنة الجزاءات: في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ وبرئاسة السفير الكندي روبرت فاولر، شرعت لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن التي تُعنى بأنغولا، في تنفيذ مجموعة مبادرات جديدة مصممة لتحسين فاعلية الجزاءات التي كان المجلس قد وقعها على يونيتا. وتمثلت الأهداف في تقييد قدرة يونيتا على الاستمرار في توخي خيار عسكري في أنغولا، وتشجيع تلك الحركة، في نفس الوقت، على الامتثال لالتزاماتها المقررة بموجب بروتوكول لوساكا. وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه ١٩٩٩، قدم السفير فاولر إلى المجلس ١٩ توصية بخصوص ما يمكن القيام به لتعزيز فاعلية نظام الجزاءات الموقعة على يونيتا (S/1999/644 و S/1999/829)، وذلك عقب سلسلة من الزيارات الواسعة النطاق شملت أفريقيا وأوروبا وهدفت إلى زيادة الوعي وإحكام الامتثال لنظام الجزاءات.

٧ - إنشاء فريق الخبراء: أيد مجلس الأمن، في شباط/فبراير ١٩٩٩، توصية الأمين العام بإجراء دراسات "للكشف عن الانتهاكات في مجالات الاتجار بالأسلحة، وإمدادات النفط، وتجارة الماس، وكذلك عن حركة أموال يونيتا". وفي القرار ١٢٣٧ (٧ أيار/مايو ١٩٩٩)، أنشأ المجلس فريقا مكلفا بأداء هذه المهمة. وفيما بعد، عين المجلس عشرة أعضاء في الفريق برئاسة السفير أندرز مولاندر (السويد). وعين المجلس الكولونيل أوتيسيتسوي ب. تيروياموديمو (بوتسوانا) نائبا للرئيس، والسيد ستانليك م. سامكانغي (زمبابوي) مقررا. وفيما يلي الأعضاء الآخرون للفريق: السيد غلبير بارت (سويسرا)؛ والسيد جينبنغ تشنغ (الصين)؛ والسيد سيلفن هولت (الولايات المتحدة)؛ والسيد أوليغ إيفانوف (الاتحاد الروسي)؛ والسيد بيني لومبارد (جنوب أفريقيا)؛ والسيد هانز جورج ماك كاي (ناميبيا)؛ والسيد أوليفييه فاليي (فرنسا). وعقد الفريق أول اجتماع له في ٢٦ و ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٩ بنيويورك.

٨ - كيف أنجز فريق الخبراء مهمته: نظرا للترابط القائم بين المجالات الواجب النظر فيها، قرر الفريق في جلسته الأولى أن يجمع بين العنصرين (اللذين يتناول أحدهما الأسلحة والعتاد المتصل بها، ويتناول الآخر الماس والتمويل والنفط والسفر والتمثيل)، وأن يعمل بوصفه فريقا واحدا. وقد مكن هذا القرار أعضاء الفريق من الإسهام بخبرتهم في كل مجال، وعزز بقدر كبير قدرة الفريق على التعرف على الروابط بين مختلف مجالات ولايته. وبعد وضع خطة العمل، سافر أعضاء الفريق إلى بلدان أوروبية وأفريقية (فضلا عن الولايات المتحدة وإسرائيل) لالتماس معلومات عن الانتهاكات المزعومة وللتأكد من المعلومات الواردة أو للتحقق منها، وللتحقيق في القرائن والروابط، ولزيادة الوعي عموما بالجزاءات وبعمل الفريق. وإجمالا، زار أعضاء الفريق زهاء ٣٠ بلدا واجتمعوا بمسؤولين حكوميين، وأعضاء في السلك الدبلوماسي، ومنظمات غير حكومية، ومصادر تابعة للشرطة والمخابرات، ورابطات صناعية، وشركات تجارية، وصحفيين، وغيرهم. وقد سافر أعضاء الفريق في تركيبات مختلفة تبعا للبلد المقرر زيارته ومجال التركيز المعين للزيارة المعنية.

٩ - استجوابات المنشقين عن يونيتا: ينبغي أيضا الإشارة بصورة خاصة إلى الزيارة التي قام بها إلى أنغولا السفير فاولر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ مع نائب رئيس الفريق ومقرره. وفي أثناء تلك الزيارة، أُجريت استجوابات

مسجلة على أشرطة الفيديو لعدد من أكبر الضباط المنشقين حديثا عن يونيتا، من بينهم الجنرال جاسنتو باندوا[1]، والكولونيل لوكاس كانغونغا (المعروف باسم "كالياس")[2]، والليفتنانت كولونيل جوزيه أنطونيو جيل[3]، والكولونيل أريستيدس كانغونغا (وهو أخ لكالياس)[4]، والسيد أراوجو ساكايتا[5]. كما أتيحت للفريق فرصة السفر إلى أندولو، حيث فحص كميات من المعدات المستولى عليها في أثناء المعركة التي شُنت للسيطرة على أندولو وبعدها، وتحادث مع عدد من الجنود الذين انشقوا عن يونيتا بعد تلك المعركة.

١٠ - أجريت كل الاستجوابات التي اضطلع بها الفريق مع المنشقين الأساسيين عن يونيتا في المبنى المسمى "فيلا إيسبا" الذي اتخذته بعثة الأمم المتحدة في أنغولا مقرا لها. ولم يكن أي موظف حكومي أنغولي حاضرا في أثناء هذه الاستجوابات، ولم تطلب الحكومة نسخة من أشرطة تسجيل تلك الاستجوابات أو من النص الحرفي لما ورد فيها، ولم تُسلم لها أي نسخ من هذا القبيل. وباستثناء الجنرال باندوا والسيد ساكايتا، لم تحدد للحكومة الأنغولية في وقت سابق للزيارة هوية أي من الأشخاص المستجوبين. وقد أدرجت أسماء العديد من المستجوبين في قائمة الأشخاص الذين طلب الفريق مقابلتهم نتيجة لمعلومات جُمعت في استجوابات أخرى، وقد أُحضر هؤلاء الأشخاص في غضون فترة قصيرة جدا بعد تقديم الطلب. وأُعلم الفريق بأنه لم يجر اعتقال أو حبس أي من المنشقين، وفي الحقيقة، ذكر المنشقون العسكريون أنهم قد قبلوا في القوات المسلحة الأنغولية برتب مساوية لرتبهم في يونيتا. وأكد الجميع أنهم كانوا يتكلمون بحرية.

١١ - مستوى الأدلة: تلقى الفريق الذي زار لواندا قدرا كبيرا من المعلومات المفصلة والثمينة، بما فيها معلومات وثائقية. وبفضل التفاصيل المقدمة من المنشقين وغيرهم، تمكن الفريق من تأكيد وإثبات المعلومات التي كان أعضاؤه

---

(١) كان الجنرال باندوا في فترة ما بين كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ أكبر مسؤول في إدارة يونيتا بمقر قيادتها في أندولو ومسؤولا عن شراء الأسلحة والعتاد والنفط وغيرها من السلع الأساسية ذات الأهمية الاستراتيجية ليونيتا.

(٢) كان العقيد كالياس ممثل يونيتا في توغو من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٥، ونائب ممثل يونيتا ورئيس مخابراتها في زائير من ١٩٩٦ إلى منتصف ١٩٩٧، وموظفا كبيرا في جهاز المخابرات الخارجية ليونيتا في أندولو من ١٩٩٧ حتى تاريخ انشقاقه عن يونيتا عقب استيلاء قوات الحكومة على أندولو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

(٣) كان الليفتنانت كولونيل جيل الضابط المسؤول عن برج المراقبة بمقر قيادة يونيتا في أندولو من بداية ١٩٩٧ إلى تاريخ سقوط أندولو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وكانت واجباته تشمل إخطار أفراد يونيتا كلما أقلعت طائرات الحكومة من أي مكان داخل أنغولا وكفالة التعرف على طائرات الأطراف الصديقة ليونيتا والسماح لها بالهبوط بسلام في مطار أندولو.

(٤) كان الكولونيل كانغونغا مسؤولا عن أفراد ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية لرئيس يونيتا، جوناس سافيمبي. وبهذه الصفة، قام بوصل هاتف سافيمبي بخطوط قادة أجانب وممثلين ليونيتا في الخارج، مستعملا في ذلك معدات اتصالات يونيتا الساتلية.

(٥) السيد ساكايتا هو أبن لجوناس سافيمبي. وقد خرج على يونيتا وعاد إلى أنغولا من لومي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

قد كشفوا النقاب عنها بصورة مستقلة أو حصلوا عليها من مصادر أخرى. وحرص الفريق بصورة خاصة، في كامل أعماله، على ألا يستخدم إلا المعلومات التي أكدها أو أثبتها أكثر من مصدر واحد من المصادر التي يثق بها فريق الخبراء. وقد طبق هذا المعيار على جميع المعلومات التي جمعها فريق الخبراء، بما فيها المعلومات المستمدة من المنشقين عن يونيتا.

١٢ - ونتيجة لعدم استعداد فريق الخبراء لاستخدام المعلومات التي لا تؤكدها أو تثبتها مصادر أخرى، قل كثيرا حجم المعلومات الواردة في التقرير وعدد الأشخاص المذكورة أسماؤهم عما لو طبق معيار أكثر تساهلا. وفي حالة القادة السياسيين المذكورين، اشترط فريق الخبراء دليلا مباشرا يؤكده أو يثبته مصدران آخران، على الأقل، يعتبرهما فريق الخبراء موثوقين. ونظرا للآثار المترتبة على التقرير، يرى فريق الخبراء أن أي مستوى للأدلة أدنى من ذلك لن يكون مناسبا. وبخصوص الأشخاص الآخرين المذكورين في التقرير من غير أفراد يونيتا، اشترط فريق الخبراء مستوى مماثلا للبينة على مشاركتهم، وحاول التركيز بصورة أولية على الجهات الفاعلة الرئيسية في كل فئة عوضا عن محاولة تقديم قائمة شاملة بكل الأشخاص الذين يُعتقد أنهم متورطون في انتهاك الجزاءات المفروضة على يونيتا. ولا مناص من أن يكون عدد من الجهات الفاعلة، منها من هو هام، قد نجا من الذكر بصورة مباشرة. بيد أن المعلومات التي بحوزة فريق الخبراء ستتاح للجهات المعنية، إذا قرر المجلس إنشاء شكل من آليات الرصد أو المتابعة حسبما يوصي به فريق الخبراء - لكي يتسنى إجراء مزيد من التحقيقات لتأكيد المعلومات المقدمة أو إثباتها. وتتواصل حاليا في عدد من الدول الأعضاء تحقيقات بشأن أشخاص ادعي أنهم مرتبطون بيونيتا، ويمكن أن توفر نتائج هذه التحقيقات أيضا مزيدا من الدعم لجهود المتابعة.

أولا - انتهاك الجزاءات فيما يتعلق بالأسلحة والعتاد

١٣ - تحظر قرارات مجلس الأمن "جميع أشكال البيع أو التوريد للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بالأسلحة وما يتصل بها من أعتدة ومساعدات العسكرية" بما في ذلك "الأسلحة والذخائر، والمركبات والمعدات العسكرية، وقطع الغيار". والدول الأعضاء في الأمم المتحدة مطالبة بمنع رعاياها والبواخر والطائرات التي ترفع علمها من القيام بهذه الأنشطة (القرار ٨٦٤ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ والقرارات اللاحقة). وتحظر قرارات مجلس الأمن أيضا تزويد يونيتا بـ "مركبات آلية أو زوارق أو قطع غيار لتلك المركبات أو خدمات للنقل البري أو البحري" (القرار ١١٧٣ المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨).

ألف - النتائج المتعلقة بالأسلحة والمعدات العسكرية

١٤ - حقق الفريق في الوسائل والأساليب التي تمكنت يونيتا بواسطتها من اقتناء أسلحة انتهاكا لجزاءات مجلس الأمن. وسعى الفريق إلى التوصل إلى كيفية شراء الأسلحة والمعدات العسكرية ومن أين؛ وكيف وصلت هذه المعدات إلى يونيتا وكيفية سداد ثمنها؛ إلى هوية الحكومات والأفراد و/أو الشركات الذين ساعدوا على تسهيل اقتناء يونيتا

للأسلحة والمعدات العسكرية؛ وطبيعة أي تعاون عسكري بين يونيتا والكيانات السياسية الأخرى؛ بما فيها الحكومات.

١- كيفية شراء يونيتا للأسلحة والمعدات العسكرية

١٥ - الاستعانة بسماسرة الأسلحة: علم الفريق من خلال تحقيقه في عملية شراء يونيتا للأسلحة أن مشترياتها من الأسلحة لم تتم بالاتصال المباشر بين يونيتا والبلدان المنتجة للأسلحة. وعلم الفريق أن يونيتا قدمت طلبات إلى سماسرة أسلحة اضطلعوا عندئذ بشراء الأصناف اللازمة. وهناك عدد صغير من السماسرة المفضلين مسؤول عن معظم واردات يونيتا من الأسلحة، ولكن في بعض الحالات طلبت يونيتا أيضا إلى مجموعة أكبر من السماسرة تقديم عطاءات - لا سيما عند وجود احتياجات أو اشتراطات خاصة. وكقاعدة عامة، فإن السمسار الذي يتولى توريد الأسلحة مسؤول أيضا عن ترتيب النقل والتسليم، وأي تدريب لازم على استخدام المنظومة وصيانتها ومسؤول أيضا في بعض الأحيان عن قطع الغيار.

١٦ - مشتريات يونيتا للفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤: الأخوان دي ديكر: علم الفريق أنه في الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٤ جرى شراء الكثير من المعدات العسكرية ليونيتا بالاستعانة بتاجر أسلحة من جنوب أفريقيا يدعى روني دي ديكر، وقد عُرف باسم "واطسون". وتنقسم علاقة يونيتا بواطسون إلى عنصرين أساسيين: الأول هو شراء الأسلحة والمعدات العسكرية، والثاني هو سداد ثمن هذه السلع والخدمات بالماس. ومفتاح الجانب المالي للصفقة هو جو دي ديكر شقيق واطسون، الذي كان في وقت ما مالكا لشركة دي بيرز ويدير حاليا شركة دي ديكر للماس في جنوب أفريقيا. وجرت العادة على أن يسافر الأخوان دي ديكر معا إلى أندولو مستخدمين طائرة من طراز LR35 Lear JeT، وفور انتهاء واطسون من التفاوض على عنصر الأسلحة من الصفقة يجلس جو دي ديكر مع خبراء الماس التابعين ليونيتا لتقدير وتقييم صناديق الماس التي تعرضها يونيتا للسداد (والمعبأة بصفة عامة في طرود تتراوح قيمتها بين أربعة ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة وخمسة ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة). وفي بعض الأحيان، كان واطسون يأخذ الصناديق إلى أنتويرب ويعود باقتراح مضاد يحدد قيمة أدنى للماس، مدعيا أن هذا هو كل ما أمكنه الحصول عليه في أنتويرب.

١٧ - والأسلحة التي باعها واطسون إلى سافيمبي جاءت أساسا من أوروبا الشرقية وشملت فيما شملت دانات الهاون، والأسلحة المضادة للدبابات، والأسلحة المضادة للطائرات، والقنابل اليدوية، والذخائر من مختلف الأنواع، ومجموعة متنوعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقام واطسون أيضا بشراء أدوية ليونيتا. وفي عام ١٩٩٤، كان واطسون هو المسؤول عن إحضار المدربين الأجانب إلى هوامبو، لتدريب جنود يونيتا على استخدام منظومة قذائف SAM16. غير أنه تردد في عام ١٩٩٤ أو ١٩٩٥ أن واطسون قد بدأ يواجه صعوبات في توريد بعض أنواع المعدات الفتاكة إلى يونيتا، ونتيجة لهذه المشاكل بدأ سافيمبي التطلع بصورة متزايدة إلى سماسرة آخرين. وواصلت يونيتا الاستعانة بواطسون كمصدر لتوريد المعدات الفتاكة وغير الفتاكة حتى عام ١٩٩٧ على الأقل، وربما بعد ذلك.

١٨ - مشتريات يونيتا للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٧: دور زائير: التقى سافيمبي بموبوتو سيسي سيكو رئيس زائير في ذلك الحين، وأسر إليه بأن يونيتا تريد اقتناء أسلحة إضافية. ووافق موبوتو على المساعدة؛ واستمع الفريق إلى شهادة مفادها أنه اعتبارا من عام ١٩٩٥ وما بعده (وربما قبل ذلك في أوائل عام ١٩٩٤)، بدأت الطائرات في الوصول إلى زائير قادمة من أوروبا الشرقية تحمل أسلحة ومعدات عسكرية ليونيتا. ووصل معظم هذه الطائرات ليلا وكانت الشحنات العسكرية تُفرغ ثم توضع في أكياس لمحاولة التمويه بأنها أغذية أو ملابس. وجُمعت بعض الشحنات في مخازن بالقرب من كينشاسا وغبادلويت، وشُحن البعض منها على طائرات أخرى ونُقل إلى أندولو، وأحيانا إلى بيلوندو.

١٩ - وشهد الجنرال جاسنيتو باندوا بأنه قد سافر إلى كينشاسا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، عندما عُهد إليه بمسؤولية المشتريات الاستراتيجية ليونيتا، وكان في استقباله هناك لدى وصوله شخص ما من مكتب الرئيس. وجرى عندئذ ترتيب الاتصال بالجنرال نزيمبي وال كونغو واباسي (قائد "الفرقة الرئاسية الخاصة") الذي اصطحبه إلى مخزن بالقرب من كينشاسا، حيث شاهد كمية كبيرة من الأسلحة. كما أجرى باندوا، أثناء وجوده في كينشاسا، وبناء على تعليمات محددة من سافيمبي، اتصالات بتاجر أسلحة لبناني كان معروفا في ذلك الوقت باسم عماد كبير (يعتقد أنه معروف أيضا باسم عماد بكير). وكان كبير أحد أفراد حاشية موبوتو، وقد قدمه موبوتو إلى سافيمبي في عام ١٩٩٥. وعلم باندوا أن كبير قد اشترى أسلحة لسافيمبي والتي جرى تسليمها إلى كينشاسا. ويقال أن كبير كان، اعتبارا من ١٩٩٥-١٩٩٦ وحتى سقوط أندولو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، السمسار الأول ليونيتا فيما يختص باستيراد الأسلحة والمعدات العسكرية.

٢٠ - وحتى الإطاحة بموبوتو في أيار/مايو ١٩٩٧، استخدمت يونيتا زائير كقاعدة لتجميع الأسلحة، واستخدمت شهادات المستعمل النهائي الزائيرية كوسيلة تمكن بواسطتها سماسرة الأسلحة العاملين لحساب يونيتا من الحصول على الأسلحة التي يريدها سافيمبي. وزود موبوتو سافيمبي بشهادات المستعمل النهائي الزائيرية، وفي مقابل ذلك قدم سافيمبي إلى موبوتو الماس والأموال السائلة. وبعث سافيمبي بشهادات المستعمل النهائي إلى مارسيلو مويزيس داشالا (المعروف باسم "كاريسا") الذي كان ممثلا ليونيتا في زائير. وكان كاريسا يقدم بدوره شهادات المستعمل النهائي إلى كبير، الذي استخدمها لشراء الأسلحة التي تريدها يونيتا. ووردت الأسلحة إلى كينشاسا أو غبادوليت مباشرة من بلد المنشأ، وغالبا على متن طائرة مملوكة لأحد مواطني جنوب أفريقيا ذي أصل بلجيكي يدعى جاك "كيكي" لومير (الذي ظل نشيطا في عملية النقل، وكان يعمل في الجنوب الأفريقي ووسط أفريقيا). وعمل لومير مع شخص من حاشية موبوتو، معروف باسم "مانو" حددت شخصيته بأنه مانويل روك (والمعتقد أنه يحمل جواز سفر بلجيكي، وأنه يوجد حاليا في جنوب أفريقيا).

٢١ - مشتريات يونيتا: دور بوركينا فاصو - تلقى الفريق تقارير عديدة تتعلق باحتمال الاستعانة ببوركينا فاصو كنقطة عبور للأسلحة القادمة أصلا من أوروبا الشرقية والمتجهة إلى يونيتا. وحصل الفريق على أدلة محددة عن الرحلات الجوية التي تنقل الأسلحة من أوروبا الشرقية وتهبط في واغادوغو وبوبو - ديولاسو، مع إعادة شحن الأسلحة من هناك إلى مستعملين نهائيين آخرين من بينهم يونيتا. واستنادا إلى معلومات محددة واردة، طلب الفريق

خلال زيارته لبوركينا فاصو الإذن من سلطات بوركينا فاصو بزيارة المطار في بوبو - ديولاسو للتفتيش على المرافق هناك والتحقق مما إذا كان المطار قد استخدم كنقطة عبور للأسلحة والمعدات العسكرية المتجهة إلى أنغولا. وعلى الفور رفض مسؤولو وزارة الخارجية في واغادوغو الطلب، وبعد ذلك بأيام عديدة رفض أيضا وزير الخارجية، الذي التقى بأعضاء الفريق في لومي، نفس الطلب.

٢٢ - وحصل الفريق على معلومات موثوق بها تفيد بأن الأسلحة المتجهة إلى بوركينا فاصو قد حُول مسارها بطريقة غير مشروعة إلى مستعملين نهائيين آخرين. وفي سياق العلاقة الواسعة النطاق بين بوركينا فاصو ويونيتا - المبينة في هذا التقرير بالتفصيل -يذهب الفريق في تقييمه إلى أنه من المحتمل بشدة أن تكون الأسلحة قد بيعت بصورة قانونية ونقلت إلى بوركينا فاصو ثم حولت سلطات بوركينا فاصو مسارها إلى يونيتا، مما يشكل انتهاكا للجزاءات المفروضة من مجلس الأمن.

٢٣ - مشتريات يونيتا: دور الكونغو برازافيل - تلقى الفريق معلومات مستمدة من مصادر رسمية في الكونغو (برازافيل) تفيد بأنه في أعقاب التوقيع على بروتوكول لوساكا قامت يونيتا بنقل "مقدار كبير" من المعدات العسكرية من أنغولا إلى الكونغو (برازافيل) تحاشيا لمراقبة الأمم المتحدة لجهود نزع السلاح والتسريح التي كان مقررا أن تعقب إبرام بروتوكول لوساكا. وفي الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٨، نقلت هذه المعدات التي كانت مخبأة في الكونغو (برازافيل) تدريجيا بطريق الجو من بوانت نوار إلى الجزء الخاضع ليونيتا من أنغولا. وتردد أن هذه الأنشطة حدثت في الكونغو (برازافيل) أثناء فترة حكم الرئيس السابق باسكال ليسوبا. ولم يتمكن الفريق من تأكيد هذه الرواية بصفة مستقلة، ولكنه يعتقد أن الرواية موثوق بها.

٢٤ - ومع ذلك، حصل الفريق على شهادة مباشرة من الجنرال باندوا تفيد بأنه في عام ١٩٩٥ قبلت حكومة الكونغو (برازافيل) طلبا من سافيمبي بتسهيل شراء ١٠ ٠٠٠ زي عسكري مما يشكل انتهاكا لجزاءات الأمم المتحدة. وقال باندوا إنه قد صدرت إليه من سافيمبي تعليمات بالعمل من خلال الحكومة في برازافيل لشراء ٥ ٠٠٠ طاقم ملابس شغل و ٥ ٠٠٠ زي أخضر من النمط الفرنسي، سدد ثمنها نقدا بدولارات الولايات المتحدة. وجرى في المقابل شراء الأزياء من مصنع فرنسي باسم حكومة برازافيل، ووصلت بالسفن إلى بوانت نوار، ثم نُقلت من بوانت نوار إلى بيلوندو على متن طائرة من طراز أنتونوف ٧٤. وذكر باندوا أنه لم يكن هناك أي اتصال مباشر مع الحكومة الفرنسية بشأن الصفقة وأن سافيمبي قد خدع في الواقع الحكومة الكونغولية بادعائه أنه لا يريد لقواته التي كان يجري تسريحها أن تبدو في ملابس مدنية ممزقة بل يريد لها أن تبدو "في أبهى صورة" لأن يونيتا تعتبر حزبا كبيرا ويتعين أن تحتفظ بمكانتها.

٢٥ - مشتريات يونيتا: دور رواندا - بينت تحقيقات الفريق أنه بالرغم من العداء السابق، الناشئ عن دور رواندا في إسقاط موبوتو، أدى عدد من المصالح المشتركة في السنوات الأخيرة إلى التقريب بين يونيتا ورواندا. وتولد العامل الحافز على التغيير في العلاقة في آب/أغسطس ١٩٩٨، عندما حوصرت كتيبتان روانديتان في غرب جمهورية الكونغو الديمقراطية في أعقاب تدخل زيمبابوي وأنغولا وناميبيا في الصراع. ولإنقاذ الكتيبتين الروانديتين، شرع نائب الرئيس

كاغامي في إجراء اتصالات مع سافيمبي وطلب إذن يونيتا بأن تنسحب القوات الرواندية إلى المناطق المجاورة الواقعة في شمال أنغولا، التي كانت تسيطر عليها قوات يونيتا في ذلك الحين. ووافق سافيمبي على الطلب، وتغيرت العلاقة العدائية السابقة. ومن أنغولا، نُقلت بعض القوات الرواندية بالطائرات إلى رواندا، بينما بقيت قوات أخرى مع قوات يونيتا. ويبدو أن مصلحة يونيتا ورواندا المشتركة في إسقاط الرئيس كابيلا قد حفزت الجانبين على بدء التعاون بصورة أوثق. وهذا التعاون شمل إرسال سافيمبي لأطقم بطاريات قذائف مضادة للطائرات تابعة ليونيتا (SAM 16) لمساعدة المتمردين الذين تساندهم رواندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتردد أن الروانديين، من جانبهم، قد سمحوا ليونيتا بالعمل في كيغالي، بدرجات متفاوتة من الحرية لأغراض ترتيب مبيعات الماس والاجتماعات مع سماسرة الأسلحة. وقيل أيضا إن رواندا قد قدمت يونيتا إلى بعض سماسرتها للأسلحة وأن اتصالات قد جرت وشملت فيكتور بوت. وعلم الفريق من عدد من المصادر أنه، كجزء من هذا الجهد المبذول لإقامة صلات مع مشتري الأسلحة والقيام بمبيعات الماس، أصبح كاريا زائر كثير التردد على كيغالي - بعلم السلطات الرواندية وفي حمايتها. كما شوهد في كيغالي مرارا كل من عماد كبير، وكيكي لومير، وفيكتور بوت.

٢٧ - مشتريات يونيتا: جنوب أفريقيا - تلقى الفريق أدلة على تقديم دعم معتبر إلى يونيتا من أفراد يعملون من جنوب أفريقيا - وكثير منهم أيضا من مواطني جنوب أفريقيا. وفي بعض الحالات، قام مواطنو جنوب أفريقيا بتسهيل عقد صفقات ليونيتا عبر بلدان أخرى وليس من جنوب أفريقيا. وفي حالات أخرى، كان مواطنو جنوب أفريقيا وآخرون يقدمون المعدات غير العسكرية إلى يونيتا من جنوب أفريقيا. ووفقا لمعلومات قدمتها حكومة جنوب أفريقيا إلى الفريق، أدت مبادرات الحكومة إلى نقل بعض هؤلاء الأفراد عمليات إمداد يونيتا إلى بلدان أخرى.

٢٨ - وقد سبقت الإشارة إلى دور الأخوين د. دي ديكر في الحصول على الأسلحة والمعدات العسكرية ليونيتا من أوروبا الشرقية. ويحتل مواطن جنوب أفريقي/ناميبي يدعى يوهانس بارفيريو باريرا (يكتب اسمه بيريرا في بعض الأحيان) موقعا مهما بين الجهات التي تزود يونيتا بالأسلحة. ويقال إن في حوزة باريرا عدة جوازات سفر وأنه يقيم حاليا بجنوب أفريقيا بعد أن اضطر إلى مغادرة ناميبيا حيث كان يدير شركة شحن جوي تُعرف باسم نورثورن ناميبيان ديستربيتورز (Northern Namibian Distributors). وأخبر الجنرال جاسينتو باندوا الفريق بأن باريرا باع ليونيتا ٥٠ ٠٠٠ حذاء عسكري بالإضافة إلى الجوارب والمركبات. ومن المعروف أن باريرا كان يشارك في تهريب معدات المناجم والأدوية والسلع الأخرى إلى يونيتا ويحصل على الماس ثمنا لها، وأنه كان يحتل مركز الصدارة ضمن شبكة موردي يونيتا غير المشروعة، مستخدما في ذلك شركته المتخصصة في الرحلات الجوية المستأجرة (تشارتر) المسماة 'إنترستيت إيرويز' (Interstate Airways)[٦]. وقد اعتقل باريرا في زامبيا لارتكابه عددا من جرائم التهريب ذات الصلة

---

(٦) يعتقد أن عددا كبيرا ممن لهم صلة بباريرا لهم أيضا صلات بعمليات التهريب إلى يونيتا. وقد اكتشفت الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) كثيرا من هذه الصلات. وينبغي أن يمثل إجراء مزيد من التحقيق في هذه الصلات والكشف عنها أولوية عليا في إجراءات إعمال الجزاءات في المستقبل. ولتيسير هذه الجهود، سيزود الفريق لجنة الجزاءات بالمعلومات المناسبة التي تم جمعها.

بانتهاك الجزاءات المفروضة على يونيتا، ولكنه أخل بالكفالة وفر من البلاد عندما كان ينتظر المحاكمة. ويقال إن السلطات الأنغولية قد احتجزت باريرا أيضا في عام ١٩٩٨، حين أجبر سلاح الطيران الأنغولي طائرته على الهبوط بعد أن توغلت في المجال الجوي الأنغولي ولكنه فر أيضا من الحراسة.

٢٩ - ولا يزال ذكر مطار لانسيريا، القريب من جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا، يقترن بأنشطة التهريب التي تدعم يونيتا. ومن ضمن السلع المهربة: الأدوية والملابس والسلع التجارية الأخرى والألماس. ومن المألوف أن تغادر طائرات مطار لانسيريا معلنة أن وجهتها هي زامبيا أو جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعندما تعبر تلك الطائرات المجال الجوي الزامبي تنحرف متجهة نحو مواقع في المناطق التي تسيطر عليها اليونيتا. ومن المعروف أنه بالإضافة إلى إنترستيت إيرويز، تقوم شركة تدعى إيرسيس (Air Cess) وشقيقتها شركة إيرباس (Air Pass) بتهريب السلع من جنوب أفريقيا إلى المناطق التي تسيطر عليها يونيتا. ويمتلك شركتي إيرسيس وإيرباس مواطن روسي يدعى فيكتور أناتوليفيك باوت، تنطلق عملياته الآن وإلى حد كبير من الإمارات العربية المتحدة(٧).

٣٠ - ومما يثير قلق الفريق البالغ إفادات عديدة، تبدو جديرة بالتصديق، كانت قد وردت من مصادر عديدة لتشير إلى أن وفدا رفيع المستوى من يونيتا، بقيادة نائب رئيسها الجنرال أنطونيو ديمبو، قد سافر إلى جنوب أفريقيا في آب/أغسطس ١٩٩٩ وإلى أن ديمبو وكاريسا قد تمكنا أثناء وجودهما في جنوب أفريقيا من شراء بطارية مدافع مضادة للطائرات من عيار ٣٥ ملم. ووردت إفادات بأن ديمبو نفسه عند عودته إلى أندولو قد أطلع قادة يونيتا، في اجتماع لهم، على شراء هذا السلاح وطلب إلى القادة أن يقوموا بالتحضير لوصوله. وتشير الإفادات إلى أنه كان من المقرر تسليم هذا السلاح مباشرة من جنوب أفريقيا إلى أندولو في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، بيد أن استيلاء الحكومة على أندولو في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ قد عرقل هذه الخطط. ويقال إن قادة يونيتا أدلوا ببيانات تشير إلى أن أصدقاءها في جنوب أفريقيا قد شجعوهم على استعادة أندولو حتى يتمكنوا من إرسال هذا السلاح والإمدادات العسكرية الأخرى جوا إلى المدينة.

٣١ - وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠، تلقى الفريق معلومات من حكومة جنوب أفريقيا تؤكد أن الجنرال ديمبو قد زار هذا البلد في عام ١٩٩٩ ولكنها ذكرت أن الزيارة لم تكن لأعمال رسمية وأنه لم يكن ضيفا على الحكومة. وأبلغت حكومة جنوب أفريقيا الفريق بأن الجنرال ديمبو وكبار ضباط يونيتا الآخرين وعائلاتهم قد وضعوا تمشيا مع جزاءات مجلس الأمن في قائمة الأشخاص "المراقبين". كما أعلمت حكومة جنوب أفريقيا الفريق بأن التحقيقات التي أجرتها لم تسفر عن معلومات تشير إلى بيع أي أسلحة مضادة للطائرات من هذا القبيل إلى يونيتا وأن تصنيع جميع الأسلحة ونقلها يخضعان لرقابة صارمة في جنوب أفريقيا.

---

(٧) من المعروف أن فيكتور باوت يقوم بعملياته مع شركاء يُعتقد أن بعضهم يشارك أيضا في أنشطة انتهاك الجزاءات لصالح يونيتا. وكما ورد في توصيات الفريق، ينبغي أن يمثل إجراء مزيد من التحقيقات والكشف عن هذه الصلات أولوية عليا في إجراءات إعمال الجزاءات في المستقبل. ولتيسير هذه الجهود، سيزود الفريق لجنة الجزاءات بالمعلومات المناسبة التي تم جمعها.

٣٢ - مشتريات يونيتا منذ عام ١٩٩٦: دور توغو: رغم الدعم الذي كانت تتلقاه يونيتا من موبوتو وزائير سعى سافيمبي إلى أن تصبح توغو قاعدة محتملة ليونيتا في المستقبل لاعتقاده بوجوب إيجاد مصدر بديل لشهادات المستعمل النهائي. وفي عام ١٩٩٣، بعث سافمبي الكولونيل ألسيديس لوكا كانغونغا (المعروف باسم "كالياس") إلى لومي للاتصال بالرئيس إياديما بشأن هذه الموضوع. ووجه إلى كالياس تعليمات تقضي بأن يخبر إياديما بأن زائير بلد يعج بالمشكلات وأن التنبؤ بما قد يحدث فيه ضرب من المستحيل، وأن يشير إلى أن بقاء موبوتو في السلطة يعزى إلى دعم الولايات المتحدة الأمريكية له فحسب، وأن الأوضاع ستتغير إذا سحب هذا الدعم. وقال في توجيهاته إلى كالياس إنه ينبغي أن يزعم أن كثيرا من موردي الأسلحة قد أظهروا ممانعتهم بشأن شحن الأسلحة إلى زائير وأن يونيتا بحاجة إلى الاستعداد عسكريا. وكُلف كالياس بأن يؤكد لإياديما أن يونيتا بحاجة إلى الأسلحة وإلى شهادات المستعمل النهائي الموثوق بها. وأن هذا أمر يمكن أن تقوم به توغو. وطُلب من كالياس أن يقول إن يونيتا تتطلع إلى دعم توغو وإنه من المؤمل أن تكون توغو مكانا آمنا توضع فيه معدات يونيتا.

٣٣ - وقبل الرئيس إياديما في أواخر عام ١٩٩٣ اقتراح سافيمبي بأن تقوم توغو بدور أكثر فعالية في دعم يونيتا (هو اقتراح تضمن أيضا أن تستضيف توغو بعض أبناء سافيمبي). وأعطى كالياس إياديما مجموعة من الماس بحجم "جواز السفر" مقدمة من سافيمبي تعبيرا عن استحسانه موقفه. وأصبح كالياس ممثلا ليونيتا في توغو من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٥. وحسبما قال كالياس، فقد نص ترتيب العمل بين توغو ويونيتا على أن تحتفظ توغو بحصة من الأسلحة والمعدات العسكرية التي تستوردها يونيتا، تبلغ ٢٠ في المائة في الأحوال العادية. وتُرك لإياديما الخيار ليقرر في كل حالة ما إذا كانت توغو ترغب في أخذ حصتها أسلحة أو نقدا. وأشار كالياس إلى أن "سوء تفاهم" قد حدث عندما علمت توغو أن يونيتا تتلقى معدات عبر قنوات أخرى، متجاوزة بذلك توغو. وظن إياديما أن توغو قد استبعدت و لم يرق له ذلك. وفي عام ١٩٩٥، أعاد سافيمبي كالياس إلى زائير وأخبره بأنهم سيستخدمون توغو عندما يفقدون زائير.

٣٤ - واكتست الصلة مع توغو أهمية خاصة لدى يونيتا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ عندما أصبح سافيمبي حسب الإفادات، مقتنعا بأن "الولايات المتحدة قد قررت التخلي عن موبوتو". وبعد ذلك بوقت وجيز، بدأت يونيتا تبذل جهودا منسقة لتحويل المعدات التي كانت مخزنة في زائير إلى أنغولا. كما سعى سافيمبي إلى شراء أكبر كمية مستطاعة من الأسلحة الجديدة من أوروبا الشرقية قبل إغلاق زائير في وجه يونيتا. وبحلول أيار/مايو ١٩٩٧، شحنت جميع معدات يونيتا التي كانت في كينشاسا إلى أنغولا، وذلك باستثناء صواريخ مضادة للطائرات من طراز سام - ٦ أرسلت إلى توغو في محاولة لتفادي اكتشافها من قبل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا. كما سحبت المعدات التي كانت في غبادوليت، وأرسل عدد كبير منها إلى توغو.

٣٥ - وبعد سقوط موبوتو، حل الرئيسي أياديما محله كمزود أساسي لليونيتا بشهادات المستعمل النهائي للأسلحة والمعدات العسكرية. وعلى غرار ما حدث في زائير، سلمت شهادات المستعمل النهائي التوغولية التي قدمها أياديما إلى كارسيا، الذي سلمها إلى عماد كبير ليحصل على الأسلحة والمعدات العسكرية اللازمة. وتشير المصادر إلى أن أغلب الأسلحة المستخدمة بعد سقوط موبوتو قد أرسلت جوا من منشئها في شرق أوروبا إلى أندولو.

٣٦ - استخدام شهادات المستخدم النهائي الزائفة:- علم الفريق من خلال تحقيقاته أن شهادات المستعمل النهائي الزائفة التي يزعم أن زامبيا كانت مصدرا لها قد قدمت في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ إلى عدد من البلدان الموردة للأسلحة. ويعتقد أن للشهادات صلة بأنشطة الشراء نيابة عن يونيتا. ورغم الزعم بأن مصدر الشهادات هو زامبيا، ليست لدى الفريق أية أدلة على وجود صلة بين هذه الشهادات المزورة وزامبيا أو أي مواطن زامبي، كما أن السلطات الزامبية قد اتخذت إجراءات للتحقيق في الموضوع عندما علمت به نتيجة للجهود التي بذلتها بعض البلدان الموردة للتحقق من صحة الشهادات.

٣٧ - واستفسر الفريق عن هذه الشهادات لدى عدد من البلدان الموردة للأسلحة. وردت حكومة أوكرانيا بأن اجتماعا قد عقد في صيف عام ١٩٩٩ وأدى إلى اكتشاف أن الشهادات لم "تكن حقيقية" وأن الشركة القائمة بدور السمسار "قد حرمتها الوكالة الحكومية للرقابة على الصادرات من الإذن الذي يخولها القيام بأنشطة أخرى". وبينت التحقيقات التي أجراها الفريق أن شركة تدعى ايست - ويست ميتلز ليمتد (East-West Metals Ltd.)قد قدمت الشهادات المزورة إلى السلطات الأوكرانية في عام ١٩٩٦ وأن أوكرانيا أوقفت البيع. كما اكتشف الفريق أن الشكوك قد خامرت الاتحاد الروسي بشأن الشهادات المقدمة نيابة عن شركة إيست - ويست ميتلز ليمتد التي كانت تسعى إلى شراء قذائف أرض - جو من طراز IGLA. وألغت السلطات الروسية الطلب بعد أن أجرت تحقيقا في الأمر.

٣٨ - وردا على الطلب الذي قدمه الفريق، ردت حكومة بلغاريا كتابة بأن البيع قد ألغي عند اكتشاف التزوير وحددت المورد بأنه شركة في الولايات المتحدة تسمى "MILTEKA". بيد أن التحقيقات التي أجراها الفريق أثارت الشكوك حول صحة الإجابة التي وردت من السلطات البلغارية. وتشير المعلومات المقدمة إلى الفريق، والتي لم يتمكن من التحقق منها بصفة مستقلة، إلى أن ذخائر عسكرية قد سلمت فعلا إلى يونيتا من بلغاريا بواسطة شركة ميلتكس التي استخدمت شهادات المستعمل النهائي التي كان لدى السلطات البلغارية من الأسباب ما يوحي بأنها غير صحيحة.

٢ - منشأ أسلحة يونيتا ومصادر تدريبها

٣٩ - مصدر الأسلحة - حصلت يونيتا على أسلحة ومعدات عسكرية من مصدرين؛ إذ استوردت كميات كبيرة من موردين بأوروبا الشرقية واستولت على كميات كبيرة أثناء المعارك مع القوات الحكومية. وقد أثار المصدر الحقيقي للأسلحة التي اشترتها يونيتا، وغالبيتها العظمى منشؤها شرق أوروبا كثيرا من الجدل. وعلم الفريق أن انتهاء الحرب الباردة وحل حلف وارسو قد أديا إلى إغراق أسواق السلاح الدولية بالأسلحة الفائضة، ذات المنشأ الأوروبي الشرقي غالبا، التي عرضت بأسعار دون الأسعار السائدة في الأسواق. وأدى تخفيض الاحتياجات من الأسلحة الذي فرضته معاهدة القوات التقليدية في أوروبا إلى قيام بعض البلدان بتخفيض أعداد الأسلحة المكدسة لديها والتخلص منها. وعلى نفس الشاكلة، يحتمل أن تكون رغبة عدد من بلدان حلف وارسو السابق في الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) قد دفعتها إلى بيع ما لا تنطبق عليه معايير الحلف من معدات بأسعار مخفضة، وتوجه أغلب هذه

المعدات إلى أفريقيا. ولأن مبيعات الأسلحة تستجلب العملات الصعبة، فإنها تشكل عاملا اقتصاديا مهما في عدد من بلدان حلف وارسو سابقا التي تواجه صعوبات اقتصادية.

٤٠ - ومن المعروف أن أطقم الطائرات التي تنقل الأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى إلى يونيتا تضم عددا من مواطني أوكرانيا. ويبدو أن عددا من شركات النقل الجوي التي ورد ذكرها في كثير من الأحيان فيما يتعلق بالرحلات الجوية غير المشروعة إلى أندولو تربطها صلات بأوكرانيا. وقد وردت إفادات كثيرة عن وجود مدربين أوكرانيين في مناطق يونيتا. كما أن هناك كثيرا من سماسرة الأسلحة الأوكرانيين الذين يدعون أن لهم صلات جيدة في أوكرانيا وبلغاريا. وقد ذكر الجنرال باندوا أنه يظن أن منظومة إطلاق الصواريخ المتعددة من طراز BM-27 (الإعصار) قد أتت من أوكرانيا عبر توغو. بيد أن حكومة أوكرانيا أفادت بعدم وجود مبيعات أسلحة مأذون بها من أوكرانيا إلى توغو خلال الفترة المعنية. ولم يتمخض التحقيق الذي أجراه الفريق عما يدل على أن حكومة أوكرانيا قد باعت ليونيتا أسلحة أو قدمت لها مساعدات عسكرية أخرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

٤١ - وبالرغم من أن إمكانية وصول بعض الأسلحة إلى يونيتا من الإقليم الأوكراني غير مستبعدة - ولا سيما من مصادر غير مرخص لها، فإن الأدلة التي جمعت نتيجة للتحقيقات التي قام بها الفريق نفسه تشير بشدة إلى بلغاريا بوصفها المصدر الأصلي لأغلبية الأسلحة التي اشترتها يونيتا - على الأقل منذ عام ١٩٩٧. وقد استمع الفريق إلى شهادة مستقلة معززة من عدة مصادر، مؤداها أن الطائرات الحاملة للمعدات العسكرية المرسلة إلى يونيتا كانت تصل إلى أندولو من بلغاريا. وقد أكد هذه المعلومات ضابط يونيتا السابق الذي كان مسؤولا عن برج المراقبة في أندولو إلى أن استولت عليها قوات الحكومة الأنغولية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. كما أكد الجنرال جاسنتو باندوا أن الطائرات الحاملة للمعدات العسكرية كانت تصل إلى أندولو من بلغاريا. وكانت مسؤولية الجنرال باندوا هي مقارنة كميات البضائع المسلمة وأوزانها، بالمعلومات الواردة في الوثائق المصاحبة، وقد لاحظ أن بلغاريا ظهرت في الوثائق في كثير من الحالات بوصفها جهة المنشأ للرحلات الناقلة للمعدات العسكرية. وأشار الجنرال بانوا إلى أن الوثائق قد بينت في بعض الحالات أن بعض المعدات قد نقلت عبر الكونغو. ومما يؤيد المصدر البلغاري للتهريب أدلة مستمدة في عام ١٩٩٩ من استجواب كولونيل تابع لليونيتا بعد أسره، وقد ذكر هذا الكولونيل أن صناديق الذخيرة وغيرها من العتاد العسكري التي سلمت في أندولو كانت عليها علامات بلغارية. وقد أطلع الفريق على تقرير عن استجواب ذلك الكولونيل.

٤٢ - وعلى ضوء ما علمه الفريق بشأن خط مشتريات يونيتا من الأسلحة والمعدات العسكرية، طلب الفريق رسميا إلى حكومات بيلاروس وبلغاريا وأوكرانيا والاتحاد الروسي أن توفر معلومات عن أي مبيعات للأسلحة جرت منذ عام ١٩٩٧ واشتملت على شهادات لمستعملين نهائيين من توغو. وقد أوضحت حكومة بلغاريا أنه "منذ بداية عام ١٩٩٧، صدر لشركات بلغارية ١٩ ترخيصا لتصدير أسلحة إلى جمهورية توغو". وقد قام الطرف المستورد، في حالة واحدة على الأقل، بترتيب نقل الأسلحة على متن طائرات شركة "أيرسيس"، وهي شركة شاع عنها منذ زمن بعيد اشتراكها في انتهاك الجزاءات لصالح يونيتا. وكما ذكر أعلاه، أبلغت حكومة أوكرانيا الفريق أنه منذ عام ١٩٩٧ لا توجد مبيعات مرخصة من أوكرانيا إلى توغو.

٤٣ - ويلاحظ الفريق أنه، حتى وقت إعداد الصيغة النهائية لهذا التقرير، لم يتلق من حكومة بيلاروس وحكومة الاتحاد الروسي أي ردود موضوعية على طلبه للمعلومات، بما في ذلك أية ردود فيما يتعلق بمبيعات الأسلحة التي صدرت بشأنها شهادات مستعملين نهائيين من توغو وبوركينا فاصو.

٤٤ - التدريب الخارجي لجنود يونيتا: تلقى الفريق أيضا أدلة تشير إلى أن بعض الأفراد التابعين ليونيتا قد دربوا في بلغاريا على استعمال مختلف منظومات الأسلحة التي كانت تستوردها يونيتا، ولا سيما منظومة سام ٦ للقذائف المضادة للطائرات، ومنظومة BMP2. وذكر مدير برج المراقبة في أندولو أن رحلة جوية عاد بواسطتها بعض أفراد يونيتا الذين سافروا للتدريب قد وصلت إلى أندولو من بلغاريا مباشرة. وأوضح الجنرال باندوا أن من سافروا إلى الخارج للتدريب ذهبوا رسميا متخفين كزائرين لا كأفراد تابعين ليونيتا (بالرغم من أن جميع متدربي يونيتا يتكلمون البرتغالية لا الفرنسية). وردا على سؤال وجهه الفريق، أقرت حكومة بلغاريا بأنه "في آب/أغسطس، وأيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، درب ٤٠ اخصائيا عسكريا زائيريا على مستوى مواقع القيادة في مجمع "كَب" المخصص للقذائف المضادة للطائرات في أكاديمية "ب. فولوف" التابعة للقوات الجوية في بلدة شومن، ببلغاريا.

٤٥ - وردا على مجموعة ثالثة من الأسئلة أبلغت حكومة أوكرانيا الفريق أنه "ليس لديها أية معلومات عن تدريب أفراد عسكريين في زائير أو لحسابها" وأنه "لا يوجد اتفاق بين أوكرانيا وزائير بشأن أي نوع من التعاون العسكري أو التعاون التقني - العسكري ، بما في ذلك التدريب". ولم يجد الفريق أية أدلة تشير إلى أن أوكرانيا متورطة بشكل مباشر أو غير مباشر في تدريب أفراد يونيتا. ولم توفر حكومتا بيلاروس والاتحاد الروسي حتى الآن أي ردود موضوعية.

٤٦ - وجود المرتزقة الأجانب: إن إمكانية استخدام يونيتا لمرتزقة أجانب ما فتئت مسألة ذات أهمية شديدة للغاية. وقد ذاعت على نطاق واسع أنباء أنشطة الجنود الأجراء في أفريقيا بمن فيهم الجنود المرتبطون بشركة "اكسيكوتيف أوتكمز". وبالرغم من أن الفريق واصل الاستماع إلى روايات عن عمل مرتزقة أجانب مع يونيتا فإنه لم يستطع التأكد من صحة هذه الروايات. وكانت الأدلة المباشرة التي قدمت إلى الفريق مفادها أنه بالرغم من عدم وجود مقاتلين أجانب يقاتلون حاليا إلى جانب يونيتا، يوجد مدربون أجانب (يوفرهم عادة سمسار الأسلحة) ولا سيما للوحدات المزودة بالآليات. ولم يستطع الفريق أن يحدد بشكل قاطع جنسية الأفراد العسكريين الأجانب الذين قيل إنهم يساعدون يونيتا. وشملت الجنسيات التي وردت في الروايات الروسية والأوكرانية والبلغارية ومواطني جنوب أفريقيا.

٣ - أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية التي تستعملها يونيتا أو تستوردها

٤٧ - إن ما قام به الفريق من تقييم يحدوه إلى الاعتقاد بأنه ليس لدى يونيتا سوى أنواع محدودة من منظومات الأسلحة التقليدية. فيونيتا هي أساسا قوة متمردة تستعمل أسلحتها التقليدية تكتيكيا في هذا السياق. وعلاوة على ذلك، تبين المعلومات التي حصل عليها الفريق أنه لا يوجد لدى يونيتا جهاز الإمداد السوقي المتطور اللازم لدعم

الاستعمال المتواصل لهذه الأسلحة في الأدوار القتالية التقليدية. ولذلك، فإن الأنواع الرئيسية لأسلحتها ما زالت هي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

٤٨ - وما فتئ هناك الكثير من الحدس بشأن نوع وطابع الأسلحة والمعدات العسكرية التي تستوردها يونيتا. وربما كان الفريق في موقف لا يسمح له بحل جميع هذه المسائل بشكل حاسم ولكن تحقيقاته تلقي الضوء على بعض هذه الأسئلة. ومنظومات الأسلحة التي عُرف أن يونيتا تستوردها تشمل مركبات آلية من قبيل الدبابات وحاملات الجنود المدرعة، والألغام والمتفجرات، ومجموعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المختلفة، والأسلحة المضادة للدبابات، والأسلحة المضادة للطائرات، ومجموعة قطع المدفعية المختلفة.

٤٩ - وفيما يتعلق بشراء يونيتا للدبابات على وجه التحديد، أبلغ الكولونيل كالياس الفريق أن يونيتا لم تشتر سوى خمس دبابات وأن هذه الدبابات كانت من طراز ت ٦٤. والمعلومات التي مفادها أن يونيتا لم تشتر بالفعل سوى عدد صغير جدا من الدبابات قد أيدها ضابط يونيتا الذي أسرته قوات الحكومة في عام ١٩٩٩، وقال إن يونيتا، لم تشتر على حد علمه، سوى أربع دبابات. أما باقي الدبابات الموجودة في ترسانة يونيتا (التي يجد الفريق نفسه في موقف لا يسمح بتحديد كميتها)، فقد ذكر أن يونيتا استولت عليها جميعا من قوات الحكومة. واستمع الفريق إلى أدلة مفادها أن يونيتا قد اشترت في المدة بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٨ كمية من لوازم الدبابات مكنتها من إصلاح الدبابات التي استولت عليها.

٤ - التعاون العسكري مع يونيتا في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٥٠ - التعاون بين يونيتا ومتمردي جمهورية الكونغو الديمقراطية: علم الفريق من خلال تحقيقاته أن يونيتا قد أرسلت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ فريقا من طواقم المدافع المضادة للطائرات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لمساعدة المتمردين الذين تساندهم رواندا هناك. وكان قائد "البطارية" برتبة كابتن يدعى جوزيه كوالو وكان يصحبه ميجور يدعى تشيبيي. ورافق الفريق أيضا مترجم وموظف سياسي. وبحلول شباط/فبراير ١٩٩٩، أفادت الأنباء بأن هذا الفريق قد أسقط مقاتلة من طراز "ميغ". وبعد أن فقدت يونيتا أندولو وبابلوندو، تلقى الفريق أيضا تقارير معززة تشير إلى وجود أكبر كثيرا لقوات ومستشارين تابعين ليونيتا يعملون إلى جانب القوات الرواندية ومتمردي جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين يحاربون في هذه الجمهورية، بما في ذلك نشر رواندا في القطاع الذي تسيطر عليه من جمهورية الكونغو الديمقراطية لقوات يونيتا.

باء - الاستنتاجات المتعلقة بالأسلحة والمعدات العسكرية

٥١ - لاحظ الفريق أن كمية كبيرة من أسلحة يونيتا ومعداتها قد استولت عليها يونيتا من قوات الحكومة خلال المعارك. وإضافة إلى ذلك، استطاعت يونيتا أيضا استيراد كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات العسكرية، وذلك أساسا نتيجة لأربعة عوامل رئيسية. أولها: استعداد بعض بلدان أفريقية لتزويد يونيتا بشهادات المستعملين النهائيين التي

تصدرها وتسهيل مرور الأسلحة والمعدات العسكرية عبر أقاليمها إلى يونيتا - وأوضح الأمثلة على ذلك هي: زائير في عهد موبوتو، وتوغو، وبوركينا فاصو. وثانيها: استعداد بعض البلدان الموردة للأسلحة للقيام، بشكل رسمي أو غير رسمي، ببيع الأسلحة دون أي اعتبار أو بقليل من الاعتبار للجهة الفعلية التي ستنتهي إليها هذه الأسلحة - والمثال الأوضح على ذلك هو بلغاريا. وثالثها: تلهف سماسرة السلاح الدوليين وشركات النقل الجوي الدولية على العمل كوسطاء بين يونيتا وموردي السلاح والمعدات العسكرية. ورابعا: قدرة يونيتا على مواصلة الدفع للحصول على ما تريد.

جيم - التوصيات المتعلقة بالأسلحة والمعدات العسكرية

٥٢ - التوصية رقم ١: لكي يتسنى إضفاء الموثوقية والجدية على القرارات المتعلقة بفرض الجزاءات والحد من قدرة يونيتا على تجنب الجزاءات، ينبغي لمجلس الأمن أن يطبق جزاءات على الزعماء الذين يثبت أنهم قد قاموا عمدا بكسر الجزاءات المتعلقة بتوريد الأسلحة والمعدات العسكرية ليونيتا وعلى الحكومات التي يثبت قيامها بذلك. ويمكن أن تشمل الجزاءات المطبقة على من يجري تحديدهم من منتهكي الجزاءات حظرا على مبيعات الأسلحة إلى بلدان معينة لمدة ثلاث سنوات، تتبعها ثلاث سنوات من الاختبار الدولي.

٥٣ - التوصية رقم ٢. نظرا لاستطاعة يونيتا النجاح في تجنيد سماسرة السلاح الدوليين في جهودها الرامية إلى شراء الأسلحة غير المشروعة، يوصي الفريق بأن توافق الحكومات على تسجيل أنشطة سماسرة السلاح والترخيص لها ومراقبتها. ويوصي الفريق كذلك بتخزين المعلومات المجمعة من خلال هذه العملية في قواعد بيانات وطنية عن سماسرة السلاح تتاح، حسب الاقتضاء، للحكومات الأخرى وكذلك للمنظمات الإقليمية والدولية التي تسعى إلى تسهيل تقليص عمليات نقل الأسلحة غير القانونية.

٥٤ - التوصية رقم ٣: لكي يتسنى تسهيل القضاء على عمليات نقل الأسلحة غير القانونية، يوصى بأن تتيح الحكومات سجلات إنتاج الأسلحة، وسجلات الأسلحة الزائدة، وأن تعطي الأفضلية، حيثما أمكن ذلك، للتخلص من هذه الأسلحة حبذا عن طريق التدمير - مع الانتفاع، عند الضرورة، بالأموال التي تحفظها مختلف المنظمات الدولية والحكومات لهذا الغرض. ويوصى كذلك بزيادة المساءلة فيما يتعلق ببيع هذه الأسلحة على أن يكون عبء ممارسة اليقظة الواجبة في تحديد المستعملين النهائيين الفعليين واقعا على كاهل المورد بمفرده. ويوصى أيضا بأن يحظر بيع هذه الأسلحة إلى تجار السلاح كمبيعات نهائية.

٥٥ - التوصية رقم ٤: لاحظ الفريق مشكلة تحويل الأسلحة والمعدات العسكرية من المستعمل النهائي المعلن كما لاحظ أن نظام شهادات المستعملين النهائيين الراهن الذي ينتشر في كثير من البلدان غير ملائم البته لضمان عدم حدوث هذه التحويلات. ولذلك، يوصي الفريق بأن تنص جميع عمليات نقل الأسلحة من جانب الحكومات على التصديق على صحة جميع شهادات المستعملين النهائيين ومطابقتها. فضلا عن التحقق من التعهدات المعلنة الواردة في

تلك الشهادات. وينبغي أن يولى الاعتبار إلى نوع المساعدة التي قد تحتاجها الدول الأعضاء لكي تقوم بالتحقق من المستعملين النهائيين، مما يؤدي إلى القضاء على تحويل الأسلحة والمعدات العسكرية بما يخالف جزاءات الأمم المتحدة.

٥٦ - التوصية رقم ٥: يؤيد الفريق تأييدا تاما الاقتراح المقدم في تقرير رئيس لجنة الجزاءات المؤرخ ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (S/1999/644)، الذي يدعو إلى جعل الامتثال لنظم جزاءات الأمم المتحدة واحدا من المعايير التي تنظر فيها منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي عند تقييم المرشحين الجدد للعضوية.

٥٧ - التوصية رقم ٦. بالنظر إلى أن الأسلحة التي استطاعت يونيتا شراءها كانت في أغلب الأحيان من أصل أوروبي شرقي، يؤيد الفريق فكرة أوكرانيا الداعية إلى الجمع بين موردي السلاح الأوروبيين الشرقيين بغية وضع مقترحات عملية بشأن أفضل كيفية للقضاء على التدفق غير القانوني للأسلحة من هذه المنطقة إلى أنغولا. ويوصي الفريق بأن تحظى المبادرة بالتأييد الفعلي من جانب مجلس الأمن فضلا عن المجتمع الدولي أجمع، وأن يشرك ممثلون للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في هذه المناقشات بهدف إيجاد الحلول اللازمة للمشكلة المحددة.

٥٨ - التوصية رقم ٧: يلاحظ الفريق أن حكومتي بيلاروس والاتحاد الروسي لم توفرا بعد ردودا موضوعية على طلبي الفريق للمعلومات. ويوصي الفريق أن يسعى رئيس لجنة الجزاءات للحصول على رد على هذين الطلبين.

ثانيا - انتهاك الجزاءات المفروضة على بيع النفط ومنتجاته

٥٩ - إن قرارات مجلس الأمن تحظر جميع أشكال بيع أو توريد النفط أو منتجاته إلى يونيتا. وتطالب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمنع مواطنيها أو السفن التي تحمل علمها أو الطائرات التابعة لها من الاشتراك في تلك الأنشطة (القرار ٨٦٤ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ والقرارات اللاحقة).

ألف - النتائج المتوصل إليها فيما يتعلق بالنفط والمنتجات النفطية

٦٠ - حقق الفريق في توريد المنتجات النفطية إلى (يونيتا) والمناطق التي تسيطر عليها. وانصب اهتمام الفريق على الجهود التي تقوم بها سلطات يونيتا لأجل تزويد آليتها العسكرية والسياسية باحتياجاتها، فضلا عن التهريب التجاري الذي تمارسه المشاريع العاملة في المناطق التي تسيطر عليها يونيتا. كما أحاط الفريق علما بمختلف جهود التوريد الصغيرة العابرة للحدود، التي يضطلع بها السكان المحليون خدمة لأهدافهم الخاصة. ولا تتعلق المعلومات المحددة التي تمكن الفريق من جمعها إلا باستخدام آلية يونيتا العسكرية والسياسية لتلك المنتجات. ولا تعرف كميات الوقود التي تستهلك على المستوى الخاص أو المستوى التجاري في المناطق التي تسيطر عليها يونيتا ولا يمكن للفريق تحديدها. ومع ذلك يتضح، استنادا إلى المعلومات التي جمعت بشأن استخدام آلية يونيتا العسكرية والسياسية للوقود، أن الوقود سلعة ثمينة وباهظة التكلفة جدا، وقد بذل يونيتا قصارى جهده لأجل الاقتصاد في استخدامها. وثمة أدلة جوهرية مستمدة من مصادر أخرى على نقص الوقود اللازم لمركبات يونيتا أثناء المعارك - وهي ظاهرة أكدها للفريق جنود سابقون في ذلك الاتحاد.

١ - توريد المنتجات النفطية للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا ١٩٩٣-١٩٩٨

٦١ - مخزونات يونيتا من المنتجات النفطية - علم الفريق من مصادر مختلفة أن يونيتا بدأت في تخزين الوقود لتلبية احتياجاتها العسكرية المقبلة أثناء فترة السلام النسبي الذي نجم عن المفاوضات المتعلقة بتنفيذ بروتوكول لوساكا. وأبلغ الجنرال خاسنتو باندوا الفريق أنه فيما بين كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ تمكنت يونيتا من الحصول على مليونين و ٣٠٠ ألف لتر من الوقود اللازم لإدارتها ولآليتها الحربية، على أنه ليست لدى الفريق معلومات عن مقدار الوقود الذي كان مخزونا بحوزة يونيتا بالفعل قبل عام ١٩٩٦. وأبلغ الفريق أن عمليات يونيتا السياسية والعسكرية الجارية خلال تلك الفترة قد استهلكت معظم هذا الوقود، وعندما استؤنف القتال العنيف مرة أخرى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، لم يكن يوجد إلا ٥٠٠ ٠٠٠ لتر من الوقود في مخزون يونيتا. (وعلى سبيل المقارنة، يُلاحظ أن متوسط سعة شاحنة نقل الوقود هو زهاء ٢٠ ٠٠٠ لتر).

٦٢ - مصادر توريد الوقود: كشفت التحقيقات التي أجراها الفريق أنه فيما بين عام ١٩٩٦ ونهاية عام ١٩٩٨ جاءت الإمدادات الرئيسية للوقود اللازم ليونيتا من مشتريات تمت في أنغولا ووردت من زائير (إلى أن أطيح بموبوتو في أيار/مايو ١٩٩٧)، ومن الكونغو برازافيل (إلى أن أطيح بليسوبا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧). وكان الوقود يصل في براميل من كينشاسا ومن بوانت نوار ثم ينقل من هناك إلى أندولو وبايلوندو. وفي كينشاسا كان الشخص المسؤول عن الاتصال بشأن هذه الصفقات هو "مانو" (حددت هويته قبل ذلك بأنه مانويل روك). وفي برازافيل كان الشخص المسؤول عن الاتصال هو رئيس الوزراء الجنرال بواكيم يهومبي أوبانغو الذي يسر نقل الوقود إلى يونيتا.

٦٣ - وبعد سقوط موبوتو بذلت جهود أكبر حتى من ذلك لشراء الوقود من مصادر داخل أنغولا. وبالإضافة إلى الجهود المبذولة للحصول على الوقود من داخل أنغولا، أفادت التقارير بأنه تم الحصول على ١٥٠ ٠٠٠ لتر عام ١٩٩٨ من ليبرفيل، غابون. وحوالي منتصف عام ١٩٩٨، أوفد الجنرالات شيوالي وبلاك وشيتومبو إلى زامبيا لإجراء اتصالات مع الحكومة الزامبية لمحاولة شراء عقود ومعدات. ومع أنه يبدو أنه تم الحصول على بعض الوقود من مصادر زامبية، لا يستطيع الفريق الجزم بأن المسؤولين الحكوميين الزامبيين كان لهم دور مباشر في هذا أو بالكميات التي تم الحصول عليها على وجه الدقة.

٢ - توريد المنتجات النفطية إلى الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا ابتداء من كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

٦٤ - أسفر استئناف القتال في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ عن إغلاق قنوات التوريد الأنغولية الداخلية إلى حد كبير فيما يتعلق بالوقود. وفي الوقت ذاته، كانت عمليات المركبات المدرعة وتحركات قوات يونيتا، تستهلك كميات كبيرة من الوقود. وطبقا لما يقوله الجنرال باندوا، فبحلول كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ كان لدى يونيتا ما يقل عن ١٠٠ ٠٠٠ لتر من الوقود قيد تصرفه، وأصبح الحصول على الإمدادات الإضافية من أولويات الشراء الاستراتيجية العليا ليونيتا. واعتبر الوقود سلعة حيوية جدا لدرجة أن جميع المسحوبات من المخزون كان من المتعين أن يوقعها سافيمبي شخصيا. كما تولى سافيمبي المسؤولية شخصيا عن عمليات شراء الوقود، وأجريت اتصالات على أرفع

مستويات مع بوركينا فاصو وزامبيا وتوغو. والتمست المساعدة أيضا من جان بيير بمبا قائد المتمردين الكونغوليين. وكما درج عليه الحال كثيرا، أوفد كاريسا لإجراء الاتصالات الشخصية اللازمة.

٦٥ - وأسفرت هذه الاتصالات الهادفة إلى شراء الوقود عن نتائج متباينة. ففي شباط/ فبراير ١٩٩٩، وطبقا لما ذكره الجنرال باندوا، وافق الرئيس كومباوري رئيس بوركينا فاصو على تيسير قيام ثلاث رحلات جوية إلى سافيمبي، تحمل كل منها ما يتراوح بين ٠٠٠ ١٨ و ٠٠٠ ٢٠ لتر من وقود الديزل. كما جرى شراء الوقود عن طريق المتمردين الكونغوليين التابعين لبمبا، ويُزعم أنهم اشتروا الوقود من زامبيا مستفيدين من اتصالات بمبا هناك ثم أعادوا بيعه إلى يونيتا. وخلافا لذلك، لم ينجح الاتصال مع توغو فيما يبدو، وليس من الجلي إن كانت النداءات التي وجهتها يونيتا إلى المسؤولين ورجال الأعمال الزامبيين قد أسفرت عن أي نتائج جوهرية ملموسة. وفي أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٩٩، جلبت الطائرات ٠٠٠ ٢٠ لتر من الوقود في براميل، وقامت طائرات من طراز إليوشن استؤجرت خصيصا لهذا الغرض بعدد من الرحلات لجلب ٠٠٠ ٥٠ لتر من الوقود في حاويات.

٦٦ - كما قدمت حكومة المملكة المتحدة معلومات عن احتمال تمكن يونيتا في نيسان/أبريل ١٩٩٩ من شراء وقود بصورة تجارية من غابورون ونقل هذا الوقود بعدئذ إلى أندولو بالطائرات. وأبلغ الفريق بأن الطائرة قد أعلنت أن الرحلة الجوية متجهة إلى فرانسس تاون في بوتسوانا إلا أنها أقلعت عوضا عن ذلك من غابورون متجهة إلى أندولو، وأبلغ الفريق أيضا بأن ثمن الوقود قد سُدد باستخدام حساب في مصرف في جنوب أفريقيا وضعت فيه الأموال لهذا الغرض، واستخدم مخزن في غابورون لتخزين الوقود والإمدادات الأخرى المتجهة إلى يونيتا. ونظرا لتأخر تلقي هذه المعلومات، لم يتمكن الفريق من التحقيق في هذه الادعاءات. وفي ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠، كتبت حكومة بوتسوانا لتخطر رئيس لجنة الجزاءات بأن التحقيق قد بدأ في هذه الادعاءات، وأعربت عن أسفها لأن المعلومات لم تقدم إلى حكومة بوتسوانا قبل أن تنشر علنا.

٣ - تزويد الطائرات القادمة من المناطق التي تسيطر عليها يونيتا بالوقود

٦٧ - إن إعادة التزود بالوقود في البلدان المجاورة للطائرات التي هبطت في أندولو أو بايلوندي، وهي تحمل معدات عسكرية أو سلعا أخرى متجهة إلى يونيتا، يعد أحد العناصر الهامة لانتهاك الجزاءات التي تحظر توريد المنتجات النفطية إلى يونيتا، وإن كانت تمثل انتهاكا غير مباشر. ورغم أنه لم يزود قليل من الطائرات في أندولو بعد تفريغ المعدات، فإن الطائرات قد زودت بوقود للنفاثات يكفي فقط لتوصيلها إلى جهات التزود بالوقود. وفي معظم هذه الحالات كانت جهة التزود بالوقود هي ليبرفيل (غابون) وانطلاقا منها كانت الطائرات تستطيع العودة إلى أوروبا الشرقية. وفي بعض الحالات أفادت التقارير بأن الطائرات القادمة من أوروبا الشرقية قد تزودت بالوقود وهي في طريقها إلى أندولو. وهناك أدلة معقولة على أن توغو قدمت تسهيلات من هذا القبيل، وأن الطائرات قد زودت بالوقود أحيانا في عنتيبي (أوغندا) وفي كيغالي، قبل مواصلة رحلتها إلى أندولو.

٤ - تهريب النفط بصورة تجارية إلى المناطق التي تسيطر عليها يونيتا

٦٨ - بالإضافة إلى إمدادات النفط والمنتجات النفطية التي اشترتها يونيتا، عثر الفريق أيضا على أدلة تثبت التهريب بصورة تجارية وبدرجة كبيرة إلى المناطق التي تسيطر عليها يونيتا. ووردت تقارير معقولة وموثوقة تتحدث عن تهريب كميات كبيرة من النفط عبر الحدود الزامبية - ومؤخرا جدا في ضواحي مدينة جيميي، فضلا عن تهريب النفط عبر أجزاء من الحدود الأنغولية مع جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تخضع لسيطرة يونيتا. كما استمر ورود تقارير معقولة وموثوقة تتحدث عن تدفقات المنتجات النفطية المتجهة من المناطق التي تسيطر عليها يونيتا (وإن لم يكن ليونيتا بالضرورة)، على أن الفريق لا يستطيع أن يحدد هذه التدفقات كميا. ووردت معلومات موثوقة أيضا عن مبيعات صغيرة نسبيا من الوقود عبر الحدود بين أنغولا وناميبيا، إلا أن هذه تبدو أنها ذات طابع خاص أساسا وشملت في العادة صفقات تتراوح بين ٢٠ و ٥٠ لترا فقط.

باء - الاستنتاجات المتعلقة بالنفط والمنتجات النفطية

٦٩ - أكد الفريق الأهمية الحاسمة لإمدادات الوقود اللازمة لعمليات يونيتا السياسية والعسكرية، واستغلال يونيتا لفترة السلام في أنغولا لتكوين مخزونات لأجل الحرب. وخلص الفريق إلى أن عددا من رؤساء الدول السابقين والحاليين في أفريقيا قد ساعد يونيتا على التحايل على الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على توريد المنتجات النفطية إلى يونيتا. وتشمل قائمة المتورطين موبوتو سيسي سيكا رئيس زائير السابق؛ وباسكال ليسويا رئيس جمهورية الكونغو السابق؛ والجنرال يواكيم يهومي أوبانغو رئيس الوزراء السابق لجمهورية الكونغو؛ وبليز كومباوري رئيس بوركينا فاصو. وخلص الفريق أيضا إلى أنه كان هناك تواطؤ ملموس من جانب مواطنين زامبيين في انتهاك الجزاءات المتعلقة بالنفط، ولكن لا يمكنه الجزم بأن هذا قد حدث بدعم من مسؤولين حكوميين زامبيين. وكذلك خلص الفريق إلى أن يونيتا قد حصلت على كميات كبيرة من الوقود من داخل أنغولا، وهذا ناجم عن عدم كفاية الضوابط وعن الفساد الصريح. كما لاحظ الفريق أن تهريب منتجات الوقود قد استمر أيضا إلى داخل المناطق التي تسيطر عليها يونيتا، دعما لكيانات تجارية وأفراد من القطاع الخاص يعملون هناك. وقد جاءت هذه الإمدادات عبر مناطق تشمل حدود زامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومتاخمة للمناطق التي تسيطر عليها يونيتا، وكذلك وبدرجة أقل، عبر الحدود من ناميبيا.

جيم - التوصيات المتعلقة بالنفط ومنتجاته

٧٠ - التوصية رقم ٨: لأجل الحد من فرص تهريب الوقود إلى داخل المناطق التي تسيطر عليها يونيتا، ينبغي مراقبة مخزونات وحركة الوقود مراقبة محكمة في المناطق الحدودية لزامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، المتاخمة للمناطق التي تسيطر عليها يونيتا. ويمكن أيضا وضع نظام أقل شدة بالنسبة لناميبيا. ويتعين أن تشمل هذه الضوابط إجراء التفتيش المادي، فضلا عن المراقبة على نطاق أوسع لإمدادات النفط في المنطقة (بما في ذلك تفتيش سجلات مصفاة النفط،

وشركات النفط). وتستطيع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أن تقوم بدور قيادي لكي تكفل تنفيذ أنظمة الرقابة السليمة. وإذا قررت تلك الجماعة ذلك، تعين أن يحظى هذا العمل بكل ما يمكن تقديمه من دعم المجتمع الدولي ومساعدته.

٧١ - التوصية رقم ٩: توصي الفريق بأن تقام في المناطق المتاخمة لمناطق الصراع آليات لتبادل المعلومات، بصورة مؤسسية، بين شركات النفط والحكومات لتيسير تدفق المعلومات فيما يتعلق بإمكانية تحويل مسار شحنات الوقود بصورة غير قانونية. وعلاوة على ذلك يُوصى في حالة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بإنشاء لجنة مخصصة تتألف من ممثلي صناعة النفط ومن ممثلي الحكومات لوضع قاعدة بيانات تتضمن تفاصيل المعلومات المتعلقة بمبيعات الوقود من مستودعات الوقود والمنشآت التجارية، مع إيلاء اهتمام خاص لتدفق المنتجات النفطية إلى يونيتا.

٧٢- التوصية رقم ١٠: أوصى الفريق رئيس الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بإجراء تحليل للحمض الخلوي الصبغي لعينات الوقود التي تم الحصول عليها من موردي صناعة النفط في منطقة الجماعة، واستخدام نتائج هذا التحليل لوضع قاعدة بيانات من أجل تقييم الوقود الذي تم الحصول عليه أو أخذه من يونيتا. ويمكن استعمال نتائج هذه الاختبارات كأساس لتحديد المصادر التي تزود يونيتا بالوقود.

٧٣ التوصية رقم ١١: ينبغي، تعزيزا لفعالية الجزاءات المفروضة على توريد النفط والمنتجات النفطية إلى يونيتا، أن تُصمم وتنفذ في أنغولا ضوابط داخلية أكثر إحكاما. كما يلزم تقديم مبادرة سياسية جادة وصادقة للتخلص من المسؤولين الفاسدين في الدوائر الحكومية وفي القطاع الخاص ممن يسهلون توريد الوقود إلى يونيتا ومعاقبة هؤلاء المسؤولين.

٧٤- التوصية رقم ١٢: على ضوء المعلومات الواردة بشأن النقل الجوي للوقود وغيره من السلع الخطرة، وفي السياق الأعم لاستخدام طائرات نقل البضائع لأغراض انتهاك الجزاءات، يوصي الفريق بأن تولي الدول الأعضاء اهتماما خاصا لتوخي الدقة في تطبيق وإنفاذ أنظمة السلامة الجوية. أما البلدان التي تفتقر إلى نظام مناسب في هذا الشأن فينبغي لها أن تضع مثل هذا النظام. ويمكن للجنة الجزاءات أن تقدم إلى اتحاد النقل الجوي الدولي، ومنظمة الطيران المدني الدولي وغيرهما من الهيئات ذات الصلة، بما فيها الحكومات،قائمة بالشركات المشتبه في أمرها.

ثالثا - انتهاك الجزاءات المتعلقة بالماس

٧٥- تطلب قرارات مجلس الأمن إلى الدول الأعضاء منع "الاستيراد المباشر أو غير المباشر من أنغولا إلى أراضيها لكل أنواع الماس التي لا تخضع لنظام شهادة المنشأ" الذي وضعته حكومة أنغولا (القرار ١١٧٣ المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨). ويُحظر أيضا تصدير "المعدات المستخدمة في التعدين أو خدمات التعدين" إلى الأراضي التي تسيطر عليها يونيتا.

ألف - النتائج المتوصل إليها فيما يتعلق بالماس

٧٦- قام الفريق، وفقا للولاية المنوطة به، بالتحقيق في الكيفية التي أمكن بها نقل الماس المملوك ليونيتا عبر الحدود الدولية ومن ثم أن يستوعب في تجارة الماس العالمية عقب الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن في حزيران/يونيه ١٩٩٨. ودرس الفريق الأسلوب الذي تعمل به تجارة الماس داخل أنغولا، كما درس العمليات التي تقوم بها البلدان الأخرى المنتجة للماس في هذه المنطقة دون الإقليمية، وإجراءات شراء وبيع الماس غير المصقول في الأسواق الدولية، بما فيها أنتويرب ولندن وتل أبيب.

١- أهمية الماس ليونيتا

٧٧- تبين للفريق أن الماس ينفرد بدور هام في الاقتصاد السياسي والعسكري ليونيتا. فبادئ ذي بدء، توفر قدرة يونيتا المستمرة على بيع الماس غير المصقول نقدا، ومقايضة بالأسلحة وسيلة لمواصلة أنشطتها السياسية والعسكرية. وثانيا كان الماس ولا يزال أحد العناصر الهامة في استراتيجية يونيتا الرامية إلى كسب الأصدقاء والحفاظ على الدعم الخارجي. وثالثا، فإن مخزونات الماس غير المصقول وليست الأموال النقدية أو الودائع المصرفية، هي التي تشكل الوسيلة الرئيسية والمفضلة لتكديس الثروة لدى يونيتا.

٢ - الطريقة التي يحصل بها يونيتا على الماس

٧٨- استنادا إلى المعلومات المقدمة إلى الفريق، يحصل يونيتا على الماس بعدد من الوسائل. ومن المصادر المباشرة الهامة التي تزود يونيتا بالماس استغلال المناجم أو مناطق التعدين الموجودة داخل الأراضي التي يسيطر عليها بواسطة أفراد من داخلها أو أفراد يستقدمون لهذا الغرض. ومن الوسائل الهامة أيضا استئثار يونيتا بحصة من إنتاج المنقبين العاملين في الأراضي الواقعة تحت سيطرتها - فيما يشكل "إتاوة" تؤخذ عادة في شكل ماس غير مصقول، وإن كانت تدفع أيضا نقدا في بعض الأحيان. ومن المعروف أيضا أن يونيتا قد منح مختلف الجهات التي تشتري الماس "ترخيصا بالعمل" داخل المناطق الخاضعة لسيطرتها مقابل عمولة. وقد وصف الكولونيل كالياس للفريق تحديدا الكيفية التي أبرمت بها يونيتا مع أحد الأفراد المعروفين من جمهورية الكونغو الديمقراطية ترتيبا تسمح له بموجبه بالعمل داخل الأراضي الواقعة تحت سيطرة يونيتا مقابل عمولة. وذكر الكولونيل كالياس أن يونيتا يقوم أحيانا بإعطاء الماس لهذا الشخص لبيعه لحسابها.

٧٩- وفي الماضي، وقبل قيام المجلس بفرض جزاءات تتعلق بالماس، كانت تصاريح التعدين تباع أيضا بالمزاد للشركات الأجنبية كي تقوم باستغلال المناجم الواقعة في الأراضي الخاضعة لسيطرة يونيتا، ولكن ليس من الواضح ما إذا كان هذا النشاط ما زال جاريا وإلى أي مدى. وقد أفادت التقارير أيضا بوقوع هجمات من جانب يونيتا على مناجم الماس، وباضطلاع أفراد يونيتا العاملين في صناعة الماس بتنفيذ مخططات للغش المنظم. ويقال إن يونيتا قد نظم

قوات خاصة لحماية الماس، تعمل تحت قيادة الجنرال أنطونيو دمبو نائب رئيس يونيتا، وذلك لحماية عمليات التنقيب عن الماس التي يقوم بها ولرصد تلك العمليات.

٣- كيف تقايض يونيتا الماس بالسلع أو المبالغ النقدية

٨٠- اهتم الفريق بصفة خاصة بمعرفة الكيفية التي ما زالت تتيح ليونيتا بيع الماس الموجود بحوزتها و/أو مبادلة السلع التي تحتاجها بهذا الماس. وخلص الفريق إلى أن قدرة يونيتا على بيع ما لديه من الماس تستند إلى ثلاثة عناصر رئيسية. وأولها هو قدرة يونيتا على الحصول على الماس غير المصقول. وثانيها هو تمتع يونيتا بسبل مأمونة ومحمية للوصول إلى الأماكن التي يمكن أن تعقد فيها صفقات الماس. وثالثها هو السهولة التي يمكن بها بيع الماس الذي تم الحصول عليه بطريقة غير شرعية والاتجار به في أسواق الماس الرئيسية، ولا سيما في أكبر وأهم هذه الأسواق، وهو أنتويرب.

٨١ - وعلم الفريق أنه عند احتياج يونيتا إلى النقود يجري، بصفة عامة تعبئة كمية الماس اللازمة وبيعها أو مبادلتها بالسلع اللازمة. وفي صفقات الأسلحة المعتادة، تقوم يونيتا بإعداد شحنات من الماس (تتراوح قيمة كل منها فيما يزعم ما بين أربعة وخمسة ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة)، ويتفق خبراء الماس الذين يوفرهم وسيط بيع الأسلحة ويونيتا على قيمة كل شحنة بناء على عدد الأحجار المعروضة ونوعيتها. وتلتمس يونيتا تحديدا تجار الأسلحة المستعدين لقبول الماس كوسيلة للسداد. وفي التعاملات العادية غير المتصلة بالأسلحة التي تلزم فيها مبالغ نقدية لشراء السلع، أو لدعم العمليات أو لمساعدة أفراد الأسر، على سبيل المثال، ينقل الماس عادة إلى مكان آمن خارج أنغولا، ويرتب لعقد اجتماع مع المشترين المهتمين بالأمر. وبعد ذلك تجري مبادلة النقد بالماس.

٤ - الأماكن التي تتجه إليها يونيتا لبيع الماس

٨٢ - تبين للفريق أن تجار الماس يتوجهون أحيانا إلى أندولو لعقد الصفقات (رغم أن هذا يستلزم استئجار وسيلة للنقل، ومن ثم فهو أكثر شيوعا في الصفقات التي تشمل الأسلحة أيضا). وفي بعض الأحيان يتجه تجار الماس ويونيتا إلى بلد ثالث لعقد الصفقة. أما الأماكن المفضلة في هذه الحالة فهي بوركينا فاصو، زائير (في أثناء عهد موبوتو) ورواندا (بعد عام ١٩٩٨)، بسبب الحماية التي توفرها السلطات في هذه البلدان لأفراد يونيتا. وعلم الفريق أيضا أن صفقات الماس المتمتعة بالحماية كانت تتم أيضا في الماضي في عدد من البلدان الأخرى، ولا سيما كوت ديفوار. بيد أنه لم يظهر دليل واضح على أن يونيتا ما زالت تفضل هذا المكان لعقد صفقات الماس، كما أبلغت السلطات في كوت ديفوار الفريق بأنها قد قررت منذ بعض الوقت وضع نهاية لهذا النوع من الأنشطة.

٨٣ - بوركينا فاصو كملاذ آمن لصفقات الماس التي يعقدها يونيتا: علم الفريق أن أواغادوغو كانت ملاذا آمنا مفضلا بصفة خاصة لإبرام الصفقات بين يونيتا ووكلاء الماس الذين يوجد مقرهم في أنتويرب . وكان سافيمبي يقوم عادة بالاتصال بالرئيس كومباوري لتنبيهه إلى وصول وفد من الوفود. وقد أشار الجنرال باندوه إلى محادثة قال فيها سافيمبي لكومباوري بأن "جميع القادمين للبيع أو الشراء هم من أصدقائي". وقد أكد الكولونيل كانغونغا، الذي

كان مسؤولا عن معدات اتصال سافيمبي، هذا النمط الذي كان يجري فيه الاتصال مسبقا. إذ كان الماس ينقل في العادة إلى أواغادوغو عن طريق كاريسا، الذي كان يستقبله لدى وصوله شخص من مكتب الرئيس، كما كانت توفر له الحماية والحراسة الخاصة. وكان هذا ضروريا لا لمجرد كفالة عدم نشوء أي صعوبات مع سلطات الجمارك أو غيرها من السلطات في بوركينا فاصو، بل ولكفالة سلامة الماس أو النقود في أثناء إقامة الوفد في ذلك البلد. وكان الوفد يتمتع بالحماية حتى عودته إلى أندولو. كما تلقى الفريق أدلة موثوقا بها عن عقد أنواع مماثلة من الصفقات وتوفير تسهيلات مماثلة من جانب السلطات الرواندية، والسلطات الزائيرية السابقة قبل سقوط موبوتو.

٨٤ - تهريب الماس من ناميبيا: وجد الفريق أيضا أدلة تثبت أنه كان يجري تهريب كميات كبيرة من الماس الذي يمتلكه يونيتا عن طريق ناميبيا. وقد تلقى الفريق، قبل انتهاء ولايته بفترة وجيزة، معلومات من عدة مصادر تفيد بتورط ديفيد زولمان، بعد فرض الجزاءات، في تصدير الماس إلى أنتويرب لحساب يونيتا، بما في ذلك عن طريق ناميبيا. وقد أذيعت أيضا ادعاءات مماثلة، لذا يرى الفريق أن ثمة ما يبرر إجراء مزيد من التحقيقات. وعلم الفريق أيضا أنه يوجد في ناميبيا عدد من مسؤولي يونيتا ممن يؤدون دورا هاما في تهريب الماس الذي تمتلكه يونيتا. ويتولى الجنرال إدواردو واناني المسؤولية في يونيتا عن الإمدادات السوقية من ناميبيا. ويحصل واناني على الماس من المنقبين في منطقة كوانغو، ثم يقوم بتسويقه باستخدام ويندهوك كقاعدة للعمليات. وقد وجه انتباه حكومة ناميبيا إلى النتائج التي توصل إليها الفريق، والأمل معقود على أن تتخذ الحكومة إجراء حاسما لوضع حد لهذا النشاط.

٨٥ - تهريب الماس من جنوب أفريقيا: تلقى الفريق معلومات موثوقا بها تفيد بأن أحد مواطني جنوب أفريقيا، العاملين حاليا في جوهانسبرج ويدعى بيت هاند، يساعد في غسل الماس الذي تمتلكه يونيتا عن طريق جنوب أفريقيا. ويقال إن لهاند اتصالات بعدد من مديري المناجم الصغيرة المرخص لهم بالعمل في جنوب أفريقيا، وإنه يقوم بغسل الماس الأنغولي عن طريق خلطه بإنتاج هذه المناجم، الذي يجري بعد ذلك تصديره بصورة قانونية باعتباره من إنتاج جنوب أفريقيا. ومما يثير الاهتمام بصورة خاصة في هذه الحالة الأسلوب الذي يجري به صقل الماس جزئيا لإخفاء مصدره، وجعله شبيها بالأحجار المحلية شبه المجهزة. وتفيد التقارير أيضا بأن هاند قد نظم صفقات لبيع الماس لحساب يونيتا، بعضها عن طريق إحدى شركات المجوهرات في جنوب أفريقيا.

٨٦ - تهريب الماس من زامبيا: تلقى الفريق تقارير عديدة عن عمليات تهريب الماس ذات الصلة بيونيتا عن طريق أراضي زامبيا. ورغم أنه يتعذر على الفريق تأكيد هذه التقارير أو إثبات صحتها، يبدو أن زامبيا يجري استغلالها كقناة يمر من خلالها الماس الذي يهربه بعض الأفراد إلى خارج الأراضي الواقعة تحت سيطرة يونيتا، ومن ثم إلى الأسواق الأخرى، بما في ذلك أنتويرب. وسوف ينقل الفريق إلى رئيس لجنة الجزاءات معلومات تربط أفرادا محددين في زامبيا بصفقات الماس في أنتويرب، بيد أن الفريق تلقى هذه المعلومات في وقت متأخر لم يسمح له بإجراء تحريات بشأنها.

٥- سهولة وصول الماس المهرب إلى الأسواق الدولية

٨٧ - سهولة وصول الماس المهرب إلى أنتويرب:- فضلا عن سهولة الوصول إلى المواقع الآمنة، تعتمد يونيتا والشركاء المتعاملون معها أيضا على أن ماس يونيتا يمكن في نهاية المطاف بيعه إلى تجار الماس أو القائمين بصقله في أنتويرب بصعوبة قليلة نسبيا. وترجع أهمية أنتويرب إلى كونها سوقا للماس الخام يتم بها نحو ٨٠ في المائة من تجارة الماس الخام في العالم، حيث قدرت المبيعات السنوية من ذلك الماس بنحو خمسة بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتوصل الفريق في هذا السياق إلى أن الضوابط والأنظمة البالغة التراخي التي تنظم سوق أنتويرب تيسر النشاط التجاري غير القانوني، بل وربما تكون مصدر تشجيع له.

٨٨ - وبالإضافة إلى السوق القانوني الرسمي لاستيراد وتصدير الماس في بلجيكا - وهو سوق ينتظم حول "Hoge Raad voor Dimant"، الذي يعرف باسم المجلس الأعلى للماس - هناك سوق "رمادي" كبير في أنتويرب، يضم ما يقدر بـ ٤٠٠٠ أو ٥٠٠٠ من البائعين والجواهرجية والصناع والسماسرة المتعاملين في الماس التجاري (في مقابل نحو ٣٥٠٠ من تجار الماس المسجلين). والتسجيل لدى المجلس الأعلى للماس اختياري، والعمل خارج هذا الإطار التنظيمي ليس في حد ذاته مخالفا للقانون. وبمجرد وصول الماس إلى أنتويرب، يصعب فعليا تتبعه بعد ذلك. فالماس المباع مباشرة إلى الجواهرجي أو الصانع يمكن صقله (وهي عملية لا يمكن بعدها التعرف عليه) أو خلطه بالقطع المعلنة للحيلولة دون اكتشافه.

٨٩ - ويبدو أن البيئة التنظيمية المتراخية السائدة في أنتويرب متأثرة إلى حد بعيد بما يُعرب عنه غالبا من خوف من فرض أنظمة أكثر تشددا ستدفع التجار ببساطة إلى نقل أعمالهم إلى مكان آخر. كما يتأثر التراخي في أنتويرب إلى حد ما بأشياء تخرج عن نطاق سيطرة السلطات البلجيكية - وهي، الحجم الكبير لواردات الماس، والصعوبات التي تنشأ تحديدا في بعض الأحيان بصدد التعرف على أصل طرود الماس (لا سيما عند خلط أحجار الماس الموردة من عدة مناطق مع بعضها)، والسهولة الشديدة التي يمكن بها تهريب الماس كسلعة أساسية.

٩٠ - وقد أخفقت السلطات البلجيكية في وضع نظام فعال للتعرف على الواردات من الماس. كما لم يبذل أي جهد فعال لرصد أنشطة السماسرة والبائعين والتجار المشبوهين - الذين يبدو أنهم جميعا قادرون فعليا على السفر والعمل بحرية دون عائق. وعلم الفريق أن "فرقة عمل الماس" التي أنشأتها الحكومة البلجيكية لم تجتمع على الإطلاق مع المجلس الأعلى للماس في عام ١٩٩٩. وأُبلغ الفريق أن السلطات البلجيكية تجري فحصا بالعينة على البضائع التي يشتبه في أنها تضم "ماس يونيتا". بيد أنه يبدو أن عمليات الفحص بالعينة هذه لم تسفر عن أي نتائج.

٩١ - ويشكل عزوف صناعة الماس أو عجزها، لا سيما في أنتويرب، عن ضبط صفوفها الذاتية مسألة تثير قلقا خاصا لدى الفريق. فالأشخاص المعروفون في الصناعة بأنهم يتعاملون في ماس يونيتا لا تقوم الصناعة، كقاعدة عامة، بكشف هويتهم، ولا تفرض عليهم أي جزاءات. والأشخاص المعروفون داخل صناعة الماس بتعاملهم في ماس يونيتا من بينهم جان "جوني" سيير (وهو مواطن تركي معروف بأنه واحد من حلقات الوصل الرئيسية ليونيتا في أنتويرب)، وديفيد زولمان (وهو حلقة وصل قديمة ومستمرة ليونيتا في بيع الماس بصورة غير قانونية) - ولم تقم صناعة

الماس بفرض جزاءات على أي منهما أو بإدراجهما بالقائمة السوداء. كما أُبلغ الفريق أن عماد كبير (الذي يعرف أيضا باسم عماد بكير) قد يكون مرتبطا أيضا بشركة معينة للماس يقع مقرها في أنتويرب. وقد تلقى الفريق هذه المعلومات في وقت جد متأخر مما حال دون تأكده أو تحققه من الاسم المحدد المبلغ عنه، ولكن المعلومات ستحال إلى لجنة الجزاءات لاتخاذ المزيد من إجراءات المتابعة(٨).

٩٢ - تراخي الضوابط على النطاق الأوسع داخل صناعة الماس - في حين يسهم تراخي الضوابط الرسمية وغير الرسمية بأنتويرب إلى حد كبير في قدرة يونيتا على تسويق ماسه، لا تنحصر المشكلة داخل صناعة الماس في أنتويرب. فالضوابط التراخية في بعض البلدان المنتجة قد تتيح مرور ماس يونيتا بوصفه ماسا من أصل مختلف، ومازالت هناك بلدان غير منتجة لأي كميات من الماس تصدر كميات من الماس الخام بوصفها بلدان المنشأ. وعلاوة على ذلك، يجري عادة تداول كميات الماس بالسوق المفتوح دون ضوابط فيما يتعلق بالمنشأ، ويكفي مجرد تسجيل المصدر، أي المكان الذي شحنت منه كميات الماس عند وصولها إلى الأسواق. وفي بعض الأحيان يصعب على بلدان الوجهة النهائية التمييز بين بلدان المصدر وبلدان المنشأ.

٩٣ - وإلى جانب أنتويرب، تضطلع لندن أيضا بدور بارز في تجارة الماس الخام. فالإحصائيات التجارية المبلغة من المملكة المتحدة - التي تقع بها شركة دي بيرز (De Beers) وسنترال سيلنغ أورغانيزيشن Central Selling Organisation) التابعة لها - لا يرد بها سوى مصدر كميات الماس الخام. وتشير أرقام هذه الإحصائيات إلى أن واردات أحجار الماس المنقولة عبر سويسرا تمثل ثلثي جميع الواردات التي تصل إلى المملكة المتحدة.

٦ - المشكلة داخل أنغولا

٩٤ - عدم وجود ضوابط مفيدة داخل أنغولا:- إن تراخي الضوابط داخل أنغولا أيضا يفضي إلى حد كبير إلى تيسير تهريب الماس الخام، بما فيه الماس الخام القادم من المناطق التي تسيطر عليها يونيتا. وريثما يتم تطبيق التشريع الجديد الذي صدرت وعود بشأنه، يستطيع فعلا أي فرد في أنغولا امتلاك كميات من الماس أو شراءها أو بيعها بصورة قانونية داخل البلد. ورغم أن سافيمبي ذاته يفضل فيما يبدو تجنب السوق المحلي داخل أنغولا، كان من الواضح لدى الفريق أن طبيعة انفتاح السوق بشكل واسع داخل أنغولا كان من شأنها أن تيسر نسبيا ليونيتا "غسل" ماسها من خلال القنوات الرسمية.

٩٥ - وفي داخل أنغولا، انتشر عدد كبير من المشترين في أنحاء البلد لشراء الماس والعمل كمتعاقدين من الباطن لصالح المشترين الخمسة المرخصين رسميا. ونظرا لأن معظم هؤلاء المشترين من الباطن يعملون مقابل عمولة، فإن لديهم حافزا ماليا يدفعهم لعدم الاكتراث بمصدر الماس. وعندما يقوم المشتري من الباطن بتجميع كمية معقولة من الماس

---

(٨) معروف أيضا في أنتويرب ولكن سمح له بحرية العمل في جاكوبس ويتغين - وهو يحمل الجنسية الهولندية وأكدت عدة مصادر أنه متورط في الاتجار بالأسلحة لصالح يونيتا، ويمتلك شركة للماس في أنتويرب تعرف باسم "أفريديم".

تُنقل أحجار الماس إلى لواندا ويجري تجهيزها من خلال القنوات الشرعية، وتُصدّر بموجب شهادة منشأ رسمية. وفي هذه المرحلة يكون من المستحيل تحديد كميات الماس القادمة من مناجم بالمناطق التي تسيطر عليها يونيتا أو تلك القادمة من مناجم بالمناطق التي تسيطر عليها الحكومة – حتى في حالة صدور سؤال بهذا الصدد. والواقع أنه لا ريب في أن كمية من الماس القادم من المناطق التي تسيطر عليها يونيتا والتي تستخرج منها يونيتا بالفعل القطعية الخاصة به قد بيعت من خلال القنوات الرسمية. وأفيد أيضا بشكل واسع النطاق أن المسؤولين بكلا الجانبين قد استغلوا سرا تراخي الضوابط الداخلية في أنغولا لبيع ما يدخل حوزتهم من ماس.

٩٦ – وفي عام ١٩٩٩، قررت شركة دي بيرز اللندنية، التي هي المشتري الرئيسي للماس الخام في العالم، التوقف عن شراء أي ماس أنغولي (فيما عدا إنتاج منجم معين، تلتزم دي بيرز بشرائه بموجب التعاقد). وتوصل الفريق إلى دليل مثير وجوهري يثبت أن التدابير التي اتخذتها دي بيرز لكفالة عدم شرائها لماس يونيتا مباشرة أو من أطراف ثالثة، وما تلا ذلك من انسحاب دي بيرز من سوق الماس بأنغولا، قد جعلا من الأصعب بالنسبة ليونيتا أن تبيع ماسها ومن ثم أدت إلى رفع التكاليف التي تتحملها يونيتا وإلى خفض فعلي في السعر الذي يمكنها الحصول عليه.

٩٧ – وعود الإصلاح – شرعت حكومة أنغولا الآن في بذل جهود جماعية لإصلاح عملية استخراج الماس وصناعة الاتجار بالماس في أنغولا وإعادة هيكلة جميع جوانبهما فعليا. وبدأ العمل بشهادات منشأ جديدة موحدة سيكون من الأصعب تزويرها ومن الأسهل التحقق منها ومتابعتها. ويرحب الفريق بهذه الخطوات التي تتخذها حكومة أنغولا لتعزيز إنفاذ الجزاءات، وتحث على إيلاء اهتمام شديد بتنفيذ تلك التدابير.

٩٨ – كما يشاطر الفريق منتجي الماس الآخرين، لا سيما في الجنوب الأفريقي، مشاعر القلق التي أعربوا عنها خشية أن يتسبب السماح بوضع حلول دولية "للمشكلة" الأنغولية في الإضرار بكامل صناعة عالمية، يعتمد عليها ذلك البلد بشدة وتعتمد عليها بقدر أقل بلدان أخرى نامية ومتقدمة النمو.

٧ – الماس كوسيلة لشراء الأصدقاء والمؤيدين

٩٩ – لم تقتصر الجهود التي تبذلها يونيتا لاستخدام الماس كوسيلة لكسب الأصدقاء على البلدان الثلاثة المذكورة أدناه، كما أنها لا تراعي بوضوح الانتماءات اللغوية أوالعقائدية– وهي حقيقة تتجلى بالكامل في متن التقرير. وقد تلقى الفريق شهادة مباشرة وعلى الطبيعة بشأن مدفوعات الماس المقدمة من يونيتا إلى عدد من رؤساء الدول في أفريقيا، وارتأى الفريق أنه مضطر عند ذكر أسماء معينة إلى حصر تقريره في الحالات التي أتيحت فيها شهادة مباشرة من المصدر تثبت حدوث هذه المدفوعات.

١٠٠ –مدفوعات الماس إلى رئيس زائير السابق:– تؤكد التحقيقات التي أجراها الفريق، على النحو المشار إليه أعلاه، أنه بالإضافة إلى أهمية الماس كمصدر للعائد بالنسبة ليونيتا، استمر الماس كعنصر هام في استراتيجيتها لاكتساب الأصدقاء والإبقاء على الدعم الخارجي. وحصل الفريق على دليل موثوق يثبت بأن سافيمبي يستخدم الماس بصورة انتقائية لشراء علاقات سياسية أو تعزيز القائم منها. وهذا واضح، فعلى سبيل المثال، حصل الفريق على شهادة على

الطبيعة من أكثر من مصدر تفيد بأن سافيمبي قد قدم إلى موبوتو سيسي سيكو، رئيس زائير السابق، كميات من الماس والنقد في مقابل تقديم خدمات ليونيتا، وأيضا كوسيلة لتعزيز ''الصداقة'' القائمة فيما بينهما.

١٠١ -مدفوعات الماس إلى رئيس توغو:- استمع الفريق إلى شهادة من مصدر وثيق الصلة بسافيمبي تفيد بأن قائد يونيتا يعتبر علاقاته السياسية مع القادة الأفارقة، باستثناء رئيس بوركينا فاصو، علاقات عمل في جوهرها. وقد قُدمت خدمات معينة وفي مقابلها قُدمت مدفوعات معينة. وبالنسبة لحالة توغو، أشار المصدر إلى واقعة وقعت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، عندما رفض سافيمبي أن يدفع ما طلبه منه الرئيس إيادما رئيس توغو، وعلى إثر ذلك رفض إيادما السماح بالإفراج ليونيتا عن منظومة قذائف كانت وصلت إلى المطار في كارا لحساب يونيتا، وكان من المقرر إرسالها إلى أندولو. وكانت هذه المسألة مصدر توتر شديد بين الاثنين.

١٠٢ -ووصف ممثل يونيتا السابق في توغو، كيف قدّم إلى الرئيس إدما رئيس توغو، بناء على تعليمات سافيمبي، علبة معبأة بالماس '' في حجم جواز السفر'' وعندئذ سمح يادما لأبناء سافيمبي بالقدوم إلى توغو وتلقي التعليم هناك. وشهد الجنرال جاسنتو باندوا بأنه سلّم شخصيا عبوات من الماس إلى إيادما خلال الاجتماعات الشخصية التي تمت بين سافيمبي وإيادما. وكان باندوا هو الذي سلّم فعليا، خلال سفره مع سافيمبي، الماس إلى إيادما، بعد أن طُلب إلى أعضاء الوفد الآخرين مغادرة الغرفة.

١٠٣ -مدفوعات الماس إلى رئيس بوركينا فاصو:- وتلقى الفريق كذلك شهادة من عدد كبير من المصادر فيما يتعلق بشتى المدفوعات التي يُدعى أن سافيمبي قد قدمها إلى بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاصو. وقال الجنرال باندوا أنه كان حاضرا شخصيا خلال اجتماع عقد عام ١٩٩٥ صدق خلاله سافيمبي والرئيس كومباوري '' ميثاق صداقتهما''. ورغم أن هناك اعتقادا شائعا بأن الرئيس كومباوري هو أقرب وأصدق أصدقاء سافيمبي من بين القادة الأفارقة، هناك مع ذلك عنصر مالي محدد أيضا في هذه الصداقة. وفي واقع الأمر، كان يروق لسافيمبي في كثير من الأحيان أن يتحدث إلى معاونيه المقربين عن شتى ''المظاريف'' التي أرسلها إلى كومباوري. ويُزعَم أيضا أنه بالإضافة إلى المدفوعات الشخصية المباشرة التي قدمها سافيمبي إلى كومباوري، قدم سافيمبي أيضا إسهامات جوهرية في حملة كومباوري السياسية، كما قدم سافيمبي في مناسبتين على الأقل أموالا لخزينة الدولة لمساعدة حكومة بوركينا فاصو على الوفاء بالتزاماتها الحساسة.

١٠٤ -مزاعم أخرى:- يدرك الفريق أن هناك مزاعم تضم قادة آخرين وشخصيات سياسية أخرى، ولكن نظرا لعدم وجود أدلة موثقة أخرى، فليس الفريق الآن على استعداد لتناول هذه الادعاءات أو كشفها أكثر من ذلك.

٨ - الماس لتكديس الثروة

١٠٥ -كما هو مذكور أعلاه، يتمثل العنصر الثالث لاهتمام يونيتا بالماس في أن كتل الماس غير المصقولة المخبأة، وليس الودائع النقدية أو المصرفية، هي الوسيلة الأساسية والمفضلة لدى يونيتا لتكديس الثروة، ذلك أن مخزونات الماس تشكل، بفضل ارتفاع أسعارها وخفة وزنها وصغر حجمها وسهولة تسويقها وعدم قابليتها للتلف ووجودها في

متناول يونيتا عموما، وسيلة تكاد تكون مثالية لتلبية احتياجات يونيتا عامة. وفي الواقع، فإن مجرد الجهد الجسماني الذي يتطلبه تخزين عشرات بل مئات الملايين من الدولارات نقدا وحمايتها ونقلها يجعل من عملية إخفاء المبالغ النقدية الكبيرة جدا خيارا غير عملي وغير مرغوب فيه. كما أن سهولة تسويق حجارة الماس تغني يونيتا عن تجميع الأموال السائلة. وهناك أدلة كثيرة تؤكد عدم رغبة سافيمبي الواضحة في إيداع أموال يونيتا في المصارف عقب فرض الجزاءات المالية الدولية عليها في عام ١٩٩٨. ولهذه الأسباب، ونظرا لما تحتفظ به يونيتا من كميات هائلة من حجارة الماس غير المصقولة، سيظل من الأهمية بمكان تنفيذ الجزاءات المتعلقة بالماس بصرف النظر عن قدرة يونيتا أو عدم قدرتها الآن على زيادة هذه المخزونات عن طريق عمليات استخراج جديدة.

باء - استنتاجات بشأن الماس

١٠٦ - خلص فريق الخبراء إلى أن قدرة يونيتا على بيع ماسها تعتمد على ثلاثة عوامل، أولها أنها كانت قادرة على الوصول إلى الأراضي الغنية بالماس وأنها ظلت قادرة على استخراجه لحسابها. وثاني هذه الأسباب أن بإمكانها أن تدخل بسهولة وتحت حماية إلى أماكن في الخارج يمكن فيها عقد صفقات بيع الماس وشرائه. ويتمثل السبب الثالث في سهولة بيع الماس والاتجار به بصورة غير مشروعة في أسواقه الرئيسية، وعلى رأسها سوق أنتويرب.

١٠٧ - وخلص الفريق إلى أن السلطات على أعلى المستويات في بوركينا فاصو ورواندا قد انتهكت الجزاءات المتعلقة بحظر الاتجار في حجارة الماس المملوكه ليونيتا بتيسير اللقاءات بين يونيتا وتجار الماس القادمين من انتويرب وتوفير الحماية للمشاركين في تلك الصفقات وتسهيل مقايضة ماس يونيتا بالنقد والأسلحة بأي منهما. وخلص الفريق أيضا إلى أن جنوب أفريقيا كانت هي أيضا من الأماكن التي جرت فيها صفقات شملت ماس يونيتا، ولكن حكومة جنوب أفريقيا لم تدعم هذه الأنشطة أو تشارك فيها.

١٠٨ - وخلص الفريق أيضا إلى أن التراخي في تطبيق القيود واللوائح الناظمة لسوق الماس في أنتويرب يسهل هذا النشاط التجاري غير المشروع بل ويشجع على ممارسته. ولاحظ الفريق أن السلطات المسؤولة في بلجيكا لا تستطيع ولا تريد فيما يبدو أن تتصدى لتهريب الماس الأنغولي إلى السوق في بلجيكا. كما استخلص الفريق أن ضعف وسائل الرقابة داخل أنغولا قد سهل أيضا انتقال الماس من المناطق الخاضعة لسيطرة يونيتا عبر القنوات الرسمية. ورحب الفريق بالخطوات التي تتخذها حكومة أنغولا لتعزيز إنفاذ الجزاءات، وحث على الاهتمام عن كثب بإنفاذ هذه التدابير.

جيم - التوصيات المتعلقة بالماس

١٠٩ - التوصية رقم ١٣: للحد من تهريب الماس وخرق الجزاءات، ينبغي النص على مصادرة حجارة الماس غير المصقولة التي لا يستطيع صاحبها أن يثبت أنه قد حصل عليها من مصدر قانوني. وينبغي أن تطول عقوبة المصادرة أي أصول ضمان متصلة بالماس موضع الشبهة.

١١٠ - التوصية رقم ١٤: لزيادة مصداقية وجدية القرارات المتعلقة بالجزاءات والحد من قدرة يونيتا على الإفلات منها، يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تطبق الجزاءات على الأفراد والمؤسسات الذين يتضح أنهم يخرقون، بصورة متعمدة، جزاءات الأمم المتحدة المتصلة بماس يونيتا، وينبغي سحب الرخص من التجار وغيرهم من الأفراد والشركات الذين يتضح أنهم ينتهكون الجزاءات، كما ينبغي إدراج أسمائهم في قوائم سوداء ومنع صناعة الماس في جميع أنحاء العالم من التعامل معهم وإخضاعهم لجزاءات جنائية في الدول الأعضاء. ويمكن اتخاذ تدابير إضافية ضدهم تحظر عليهم دخول البلدان التي توجد بها مراكز كبيرة لتجارة الماس.

١١١ - التوصية رقم ١٥: للحد من قدرة يونيتا على استغلال سوق الماس الدولية في أنتويرب، ينبغي دعوة الحكومة والسلطات الصناعية المسؤولة إلى التعاون مع لجنة الجزاءات من أجل وضع تدابير عملية للحد من وصول يونيتا إلى أسواق الماس المشروعة. وللحيلولة دون انتقال التجار بأنشطتهم هذه بكل بساطة إلى سوق آخر، ينبغي القيام بصورة دورية بعمليات مراقبة في الهند وإسرائيل والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

١١٢ - التوصية رقم ١٦: يوصي الفريق بأن تعلن البلدان التي توجد بها مراكز كبيرة لتسويق الماس أن الاتجار بالماس الخام غير المعلن يشكل جريمة جنائية، وذلك لأنه يتيح فرصا غير محدودة لتهريب الماس وغيره من الأنشطة الرامية إلى انتهاك الجزاءات.

١١٣ - التوصية رقم ١٧: يوصى الفريق بعقد مؤتمر للخبراء لوضع نظام ضوابط يساعد على زيادة الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بمراقبة الماس من المصدر أو المنشأ وإلى البورصة. ومما يثير القلق بوجه خاص أن ثمة حاجة إلى استحداث آليات تكشف في سوق الماس عن قطع الماس التي ربما تكون قد اشتريت في مراكز بيع الماس دون إعلان جمركي عنها، بما في ذلك إنشاء قاعدة بيانات شاملة عن الخصائص والاتجاهات المتعلقة بالماس.

١١٤ - التوصية رقم ١٨: يوصي الفريق بأن تضع صناعة الألماس وتنفذ ترتيبات أكثر فعالية للتأكد من امتثال المشتغلين بها في جميع أنحاء العالم للجزاءات ذات الصلة المفروضة على يونيتا.

رابعا - انتهاك الجزاءات المفروضة على الأموال والأصول المملوكة ليونيتا

١١٥ - تنص قرارات مجلس الأمن على تجميد جميع الأموال والموارد المالية المملوكة ليونيتا ولكبار مسؤوليها وأفراد أسرهم الراشدين الذين حددتهم لجنة الجزاءات المعنية بأنغولا. ويطلب الى الدول الأعضاء ضمان "عدم توفير تلك الأموال والموارد المالية بصورة مباشرة أو غير مباشرة ليونيتا كمنظمة أو لصالحها أو لكبار مسؤولي يونيتا أو أفراد أسرهم المباشرة البالغين" (القرار ١١٧٣ المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨).

ألف - النتائج المتوصل إليها فيما يتعلق بالأموال والأصول المملوكة ليونيتا

١١٦ - اصطدمت تحقيقات الفريق بصدد الأموال والموارد المالية المملوكة ليونيتا ولكبار المسؤولين فيها بقوانين السرية المصرفية القائمة في كثير من البلدان وبسهولة إخفاء الأصول المالية من السلطات الرقابية الوطنية والدولية. وبالرغم من

هذه القيود، تمكن فريق الخبراء من رسم صورة جيدة عن كيفية احتفاظ يونيتا بأصولها ومواردها المالية وإدارتها لتلك الأصول والموارد الى جانب ما تجمع لديه من أدلة مباشرة عن أمثلة ملموسة على انتهاك الجزاءات المفروضة على الأموال المملوكة ليونيتا.

١ - مصادر تمويل يونيتا

١١٧ -أكدت التحقيقات التي أجراها الفريق أن الماس كان وسيظل المصدر الرئيسي لثروة يونيتا والمصدر الأساسي لتمويلها. كما علم أيضا أن يونيتا حصلت على مبالغ كبيرة من الرسوم التي تفرضها لقاء السماح بالهبوط للطائرات التي تحمل الأغذية والأدوية والكساء ومعدات التعدين وغير ذلك من السلع الأساسية التجارية. وتتراوح قيمة هذه الضرائب من ٠٠٠ ٢ أو ٠٠٠ ٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة وهي تجيء من طواقم الطائرات على عين المكان وفي الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ التي يرجح أن يكون النشاط التجاري قد بلغ فيها أوجه، يحتمل أن تكون يونيتا قد كسبت من الضرائب وغيرها من الإتاوات التجارية التي تجمع في المناطق الخاضعة لسيطرتها ما لا يقل عن خمسة ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في كل شهر.

٢ - كيف تحتفظ يونيتا بالأصول الموجودة بحوزتها

١١٨ -يتضح من التحقيقات التي أجراها الفريق بشأن أنشطة يونيتا أن معظم الأصول الموجودة بحوزة هذه المنظمة هي في شكل قطع من الماس الخام يتصرف فيها سافيمبي شخصيا ويعطيها لكبار مسؤولي يونيتا السياسيين والعسكريين لشراء الأسلحة والأغذية والأدوية وغير ذلك من السلع الأساسية، ولدفع مرتبات ومعاشات كبار الموظفين وأفراد أسرهم الذين يعيشون في الخارج وعلى سبيل المكافآت السياسية. وكلما احتاجت يونيتا الى مبلغ من المال، تجمع ما يقابله من الماس وتبيعه. وبعدئذ تستخدم العائدات حسب مقتضى الحال، بما في ذلك تحويل مبالغ، وفي بعض الأحيان، إلى المسؤولين أو الممثلين في الخارج الذين قد يودعونها في المصارف لفترات قصيرة من الوقت لإنجاز معاملة محددة.

١١٩ -وحسبما أشير من قبل، هناك أدلة كثيرة على نفور يونيتا عموما من المصارف والقنوات المصرفية العادية وعلى الجهود التي تبذلها للتقليل إلى أدنى حد من إمكانية تعرضها للجزاءات المالية. بيد أنه تم الكشف أيضا عن أدلة تشير إلى قيام كبار مسؤولي يونيتا وغيرهم ممن يمثلونها باستخدام الحسابات المصرفية وتسهيلات بطاقات الائتمان وإن كان ذلك يرتبط فيما يبدو باحتياجات محددة أو بضرورة يقتضيها تسهيل معاملات خاصة كتسديد الرسوم الشهرية لخطوط الاتصالات أو لشراء معدات للاتصالات بالسواتل مثلا.

٣ - الجهود التي تبذلها يونيتا للالتفاف على الجزاءات المالية

١٢٠ -استمع الفريق الى شهادة مفادها أن سافيمبي، في محاولة منه لتجنب أثر الجزاءات المالية المتوقع أن يفرضها عليها مجلس الأمن، قد أصدر تعليمات بسحب أموال يونيتا من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى التي يمكن أن تصادر أصولا مملوكة ليونيتا. وفيما بعد تم التركيز على استخدام قطع الماس غير المصقولة كعملة ووسيلة للتبادل

التجاري لدى يونيتا؛ وبالإضافة إلى ذلك أودعت مبالغ صغيرة نسبيا ولكنها ذات قيمة لا يستهان بها لدى مجموعة صغيرة من أصدقاء يونيتا وأنصارها الموثوق بهم وممثليها الرئيسيين في الخارج.

١٢١ - وتلقى الفريق أدلة موثوق بها تثبت مباشرة أن سافيمبي قد أودع مبلغا قدره خمسة ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لدى أياديما رئيس توغو كوسيلة للالتفاف على الجزاءات المالية المفروضة على يونيتا. ونما إلى علم الفريق أيضا أنه عندما مرت يونيتا بأزمة مالية عابرة في شباط/فبراير ١٩٩٩ (يرجح أن تكون بسبب صعوبات في ترتيب صفقات مرضية لبيع الماس)، قام الرئيس أياديما شخصيا، في عمل يمثل انتهاكا للجزاءات المفروضة من الأمم المتحدة، بتقديم مبالغ من المال لأسرة سافيمبي في توغو لقضاء احتياجاتها. ولقد سُدد هذا المبلغ بعد أن تم التغلب على تلك الأزمة النقدية.

١٢٢ - كما تلقى الفريق أدلة موثوقا بها تبين أن سافيمبي قد رتب لإيداع أموال لدى هنري كونان بيديه رئيس كوت ديفوار السابق، لاستعمالها لأغراض يونيتا وللإنفاق على أفراد أسرة سافيمبي المباشرين وأفراد أسرته الممتدة في كوت ديفوار. وقد أظهرت التجارب بوضوح خطورة إيداع سافيمبي أموالا لدى "أصدقائه" السياسيين، إذ اتهم سافيمبي الرئيسين إياديما وبيديبه في وقت لاحق بأنهما سرقا بعضا من الأموال. وقد أدت هذه الاتهامات، في حالة بيديبه، إلى حدوث شرخ كبير في العلاقات الشخصية بينه وبين سافيمبي، وإلى انخفاض مستوى دعم كوت ديفوار ليونيتا.

١٢٣ - وعلم الفريق أيضا أن سافيمبي قد أودع لدى كارلوس فورتادو، ممثل يونيتا في المغرب، مبلغا قدره ٠٠٠ ٢٥٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٥، وأن ذلك المبلغ قد زيد بإضافة مبالغ لاحقة إليه. وأبلغ سافيمبي تعليمات إلى فورتادو بشأن استعمال هذه الأموال حسب الاقتضاء. وكان أمر المبلغ الذي جرى إيداعه في البداية معروفا لدى بعض كبار المسؤولين الحكوميين في المغرب على الأقل، ولكنه أُودع قبل فرض جزاءات مالية على يونيتا. بيد أنه ليس من الواضح نوع الإجراءات، إن وجدت، التي اتخذتها السلطات المغربية فيما بعد لاقتفاء أثر تلك المبالغ أو اكتشافها أو تجميدها. وتشير الأدلة التي جمعها الفريق إلى أن بعض ممثلي يونيتا في بلدان أخرى يتصرفون أيضا في موارد مالية باسم يونيتا.

باء - الاستنتاجات المتعلقة بالموارد المالية ليونيتا وأصولها

١٢٤ - خلص الفريق إلى أن معظم أصول يونيتا يُحتفظ بها - لأسباب عملية ولوجستية - في صورة ماس خام تجري تعبئته وبيعه حسب الاقتضاء، وأن حصيلة البيع تذهب في بعض الأحيان إلى مسؤولي يونيتا أو ممثليها في الخارج الذين قد يودعون الأموال في مصارف لفترات قصيرة لإتمام أو تسهيل معاملات معينة[٩] ولشراء أصناف غالية جدا

---

(٩) سيقدم الفريق إلى لجنة الجزاءات معلومات تم جمعها عن مصارف معينة وحسابات مصرفية وبطاقات ائتمان يحتمل أنها استخدمت لتيسير عمليات يونيتا، وذلك كي يتسنى إجراء ما هو مناسب من تحقيقات المتابعة.

كالأسلحة، كان سماسرة الأسلحة يقبلون الدفع بالماس بعد أن يكون قد جرى الاتفاق على الثمن بين خبراء الجانبين. ومع ذلك، لا تزال ليونيتا وممثليها وموردوها روابط بشبكة من المصارف والمؤسسات المالية ومديري الأموال لاستعمالها لأغراض محدودة ولكنها ذات أهمية.

١٢٥ - وخلص الفريق إلى أن الرئيس إياديما، رئيس توغو، وبيديه رئيس كوت ديفوار المخلوع، قد ساعدا يونيتا في محاولة التحايل على الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على الأصول المالية. وخلص الفريق إلى أن ممثلي يونيتا في عدد من البلدان كانوا يتصرفون في أصول مالية باسم يونيتا، ولاحظ على وجه التحديد ما يبدو أنه انعدام أي إجراء من جانب المغرب لاكتشاف أو تجميد أصول يونيتا التي حُولت إلى ذلك البلد بعلم المسؤولين المغاربة قبل أن يفرض مجلس الأمن الجزاءات المالية.

جيم - التوصيات المتعلقة بالموارد المالية ليونيتا وأصولها

١٢٦ - التوصية رقم ١٩: بالنظر إلى أن أصول يونيتا من الماس قد انتزعتها يونيتا من البلد بصورة غير مشروعة واستولت عليها بشكل غير قانوني لمصلحتها هي، ينبغي لمجلس الأمن أن يشجع الدول الأعضاء على أن تُجيز مصادرة الأصول التي تسيطر عليها يونيتا ويتعذر عزوها إلى مصدر مشروع. وينبغي استخدام الأصول المصادرة لصالح شعب أنغولا.

١٢٧ - التوصية رقم ٢٠ - لتيسير وتشجيع التنفيذ الجدي للجزاءات المالية المفروضة على يونيتا، يمكن منح أي مؤسسة أو منظمة غير حكومية أو أي فرد يتعقب ويكتشف ويحدد أصول يونيتا الخاضعة للجزاءات مكافأة سخية أو نسبة مئوية من الأصول المكتشفة.

١٢٨ - التوصية رقم ٢١: لاحظ الفريق أن يونيتا تستعمل - بصورة محدودة ولكنها مهمة في بعض الأحيان - مصارف ومؤسسات مالية لتيسير أنواع معينة من المدفوعات والمعاملات. ويوصي الفريق بوضع إجراءات مصرفية لتسهيل التعرف على الأفراد الخاضعين للجزاءات، وتجميد أصولهم.

خامسا - الإخفاق التام للجزاءات المفروضة على تمثيل يونيتا وسفر أعضائها إلى الخارج

١٢٩ - تقضي قرارات مجلس الأمن بأن تمنع كافة الدول "جميع كبار مسؤولي يونيتا وأفراد أسرهم المباشرين من دخول أراضيها أو عبورها"، وذلك على النحو الذي تحدده لجنة الجزاءات المعنية بأنغولا (القرار ١١٢٧ المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧، والقرارات اللاحقة). وتقضي أيضا - مع بعض الاستثناءات القليلة المحددة - بمنع "جميع الاتصالات الرسمية بزعماء يونيتا، في مناطق أنغولا التي لم تُبسط فيها الإدارة الحكومية" (القرار ١١٧٣ المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨). ويتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة "تعليق أو إلغاء جميع وثائق السفر، أو التأشيرات، أو تراخيص الإقامة التي أصدرت لكبار مسؤولي يونيتا وأفراد أسرهم المباشرين الراشدين" على النحو الذي تحدده لجنة الجزاءات المعنية بأنغولا (القرار ١١٢٧ المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧، والقرارات اللاحقة).

ألف - النتائج المتعلقة بتمثيل يونيتا وسفر أفرادها إلى الخارج

١٣٠ - قام الفريق، تنفيذا لولايته، بالتحقيق في تنفيذ الجزاءات المفروضة من مجلس الأمن التي تقضي بإغلاق مكاتب تمثيل يونيتا في الخارج، وبفرض حظر على سفر كبار مسؤوليها وأفراد أسرهم المباشرين الراشدين. وفحص الفريق الامتثال لكل من نص وروح الجزاءات التي فرضها المجلس.

١ - لماذا تتسم الجزاءات المفروضة على التمثيل والسفر بأهمية ليونيتا

١٣١ - بعد أن درس الفريق بالتفصيل جميع جوانب أنشطة الشراء العسكرية والاستراتيجية ليونيتا ومعاملاتها في الماس وعملياتها المالية، توصل إلى فهم واضح للروابط الوثيقة جدا بين تلك الجوانب الحيوية لعمليات يونيتا وقدرة أفرادها على السفر ومباشرة الأعمال التجارية ليونيتا في الخارج. وتباشر يونيتا، باعتبارها منظمة، معظم أعمالها التجارية من خلال الاتصالات الشخصية المباشرة. ويعود ذلك جزئيا إلى الطابع السري للأنشطة التي تقوم بها، وكذلك إلى الأسلوب التنفيذي الذي يتبعه قائدها، فضلا عن الظروف الخاصة التي تعمل يونيتا في ظلها. ونظرا لقلة عدد شركاء يونيتا الذين يمكنهم الوصول بسهولة إلى مقرها في أنغولا، فإن قدرة يونيتا على الاحتفاظ بأفراد ومكاتب في الخارج وعلى إيفاد شخصيات كبيرة عند اللزوم، تتسم بأهمية قصوى لتمكُّن تلك المنظمة من العمل بصورة جيدة وفعالة. كما أن من الأمور موضع الاهتمام والقلق الشديدين لدى زعماء يونيتا أن تكون لديهم القدرة على إرسال أفراد أسرهم إلى الخارج وتهيئة السبل لسلامتهم وتعليمهم وراحتهم، وأي مساس بتلك القدرة سيسترعي انتباههم بصورة مباشرة جدا.

٢ - كيف تعمل مكاتب يونيتا في الخارج

١٣٢ - كشفت التحقيقات التي أجراها الفريق أن ليونيتا أساسا نوعان من المكاتب التمثيلية في الخارج حاليا. يعمل النوع الأول عموما بمباركة سلطات البلد المضيف، وعادة ما يكون متمتعا بالحماية الشخصية لرئيس الدولة. وهذا هو النمط السائد لتمثيل يونيتا في عدد من البلدان الأفريقية. والنوع الثاني من المكاتب التمثيلية يعمل بعلم البلد المضيف ولكن ليس بالضرورة بمباركته، وهو يستهدف في المقام الأول كسب تأييد الأوساط غير الحكومية داخل البلد المضيف أو تيسير أنشطة سياسية أو تجارية مهمة فيه. وهذا النمط أكثر شيوعا في أوروبا وأمريكا الشمالية. بيد أنه كان واضحا في الحالتين أنه إذا تحدث أي شخص باسم يونيتا في الخارج، فإن عليه أن يحصل أولا على موافقة سافيمبي على ما سيقوله.

١٣٣ - المكاتب العاملة بتأييد مباشر من سلطات البلد المضيف. تقوم مكاتب يونيتا التي تعمل بدعم مباشر من البلد المضيف بدور ذي أهمية خاصة ليونيتا، إذ تتيح لها الوصول إلى المجتمع الدولي الأوسع، وبالتالي الحصول على ما تحتاجه من إمدادات ودعم مادي. ففي حالة مكتب يونيتا في زائير (قبل الإطاحة بموبوتو)، كان سافيمبي يؤكد لممثليه هناك على الأهمية التي تحظى بها مهمتهم، مشيرا إلى أنه لا سبيل لنجاح الجهود التنظيمية ليونيتا بغير بلد يوفر قاعدة لها.

١٣٤ -ووفقا لما ذكره ممثل يونيتا السابق في توغو، تتمثل الفلسفة التنفيذية ليونيتا فيما يتعلق ببعثاتها الخارجية في البحث عن الأشخاص المتصلين بالرئيس والعمل من خلالهم، وليس في العمل من خلال الوزراء. وأوضح أن ذلك لم يكن يتم من خلال ترتيب دبلوماسي عادي، بل كان أقرب إلى العملية السرية. وفي توغو كان الشخص الذي يتم الاتصال به وزيرا في مكتب الرئيس. وكان أبناء سافيمبي في توغو يتمتعون بالحماية المباشرة للرئيس والحرس الرئاسي، وعندما كانوا يريدون السفر، كان يتعين عليهم إبلاغ رئيس قوات الأمن الرئاسي مقدما. وتشير الأدلة التي جمعها الفريق إلى أن هذا النمط موجود أيضا في بوركينا فاصو وكوت ديفوار.

١٣٥ -المكاتب العاملة بغير التأييد المباشر لسلطات البلد المضيف. يعمل عدد من مكاتب يونيتا في أماكن مختلفة دون تأييد مباشر من جانب البلد المضيف، ولكن من النادر أن يكون ذلك بغير علمه. ويقوم بتشغيل هذه المكاتب في أغلب الأحيان نفس الأفراد الذين كانوا يعملون في السابق ممثلين ليونيتا، وأحيانا في المباني ذاتها أيضا. وتقوم هذه المكاتب في كثير من الحالات بدور رئيسي في الشراء ليونيتا، علاوة على ما تقوم به من دور في كسب التأييد للمنظمة وتشجيع التحزب لها. ومن المكاتب التي تندرج تحت هذا النوع مكتب يونيتا في بلجيكا الذي له صلات بمصالح يونيتا المتعلقة بالماس؛ ومكتبها في البرتغال الذي يعمل كحلقة وصل بمصالح أنغولية وبرتغالية شتى في البلد؛ ومكتبها في نيويورك الذي يعمل على كسب التأييد ليونيتا ويراقب التطورات في الأمم المتحدة؛ ومكتبها في فرنسا الذي يحافظ على صلات تجارية مهمة ليونيتا؛ ومكتبها في سويسرا الذي كان في الماضي مصدرا مهما للإمدادات الطبية ليونيتا.

٣ - ماذا يفعل ممثلو يونيتا في الخارج

١٣٦ -يمكن أن يؤدي ممثلو يونيتا في بلد ما مجموعة كبيرة ومتنوعة من المهام، تبعا لعلاقات يونيتا بالبلد المضيف. وتتمثل مهامهم الرئيسية في تنظيم العمليات المالية واللوجستية، وتقنين العمليات التجارية، والحفاظ على الصلة بالأنغوليين المحليين وغيرهم من المؤيدين، وحشد جماعات كسب التأييد المحلية وتمويلها. وفي البلدان التي تعمل فيها مكاتب يونيتا بتأييد مباشر من رئيس الدولة، يعمل المكتب أيضا كحلقة وصل بين سافيمبي ورئيس الدولة، فييسر عموما أنشطة وعمليات يونيتا في ذلك البلد. وتأكد الفريق أيضا من أن ممثل يونيتا يتلقى في كثير من الحالات أموالا وينفقها باسم يونيتا على سلع أو خدمات تحتاج إليها المنظمة. ولبعض "الممثلين" ضلع في أنشطة بيع الماس الخاصة بيونيتا - منهم كاريسا (من خلال بوركينا فاصو) وفورتادو (الذي يتخذ من المغرب مقرا له).

٤ - كيف يسافر أفراد يونيتا

١٣٧ -رغم الجزاءات السارية التي تمنع كبار مسؤولي يونيتا وأفراد أسرهم المباشرين الراشدين من السفر، تبين للفريق أن مسؤولين كبارا من يونيتا يستطيعون السفر مرارا وإلى أماكن كثيرة وأنهم يقومون بذلك فعلا. وفي حالة سافيمبي ذاته، تقوم الحكومات المعنية بالترتيب لسفره. وفي حالة مسؤولي يونيتا الآخرين، يتم تيسير سفرهم بإصدار جوازات سفر لهم - بأسماء مزيفة في بعض الحالات. وتأكد الفريق من أن حكومات توغو وكوت ديفوار وبوركينا فاصو قد أصدرت جوازات سفر لمسؤولين كبار وأشخاص من يونيتا مدرجين في قائمة الممنوعين من السفر. ولدى الفريق علم

بحالات قليلة أصدرت فيها هذه البلدان الثلاثة جوازات سفر دبلوماسية ورسمية أو خاصة للأفراد المعنيين. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن بلدانا كثيرة تصادف صعوبات في التعرف على الأشخاص الممنوعين من السفر الذين يسافرون بوثائق سليمة عليها أسماء مزيفة. كما تواجه بلدان الاتحاد الأوروبي صعوبات كبيرة في محاولة اكتشاف تنقلات الأشخاص بين البلدان الأعضاء فور دخولهم الاتحاد الأوروبي ثم تقييد تلك التنقلات.

١٣٨ -وفي بعض الحالات وخاصة فيما يتعلق بالسفر إلى جنوب أفريقيا بالنظر، مثلا، إلى كثرة عدد المطارات فيها، لا يتبع مسؤولو يونيتا قنوات الهجرة المعتادة. ولكنهم يسافرون إليها جوا بصورة غير مشروعة ويقومون - بكل بساطة - بمزاولة أعمالهم.

٥ - المراكز الرئيسية لتمثيل يونيتا في الخارج

١٣٩- من بين المكاتب المختلفة ليونيتا في الخارج، هناك عدد له أهمية خاصة لدى المنظمة. وفيما يلي أهم هذه المكاتب (مرتبة حسب الترتيب الهجائي الإنكليزي):

١٤٠ -تمثيل يونيتا وأنشطة سفرياتها في بلجيكا: تعد بلجيكا في نظر يونيتا مركزا تمثيليا مهما بالنظر إلى دور البلد كمركز لتجارة الماس، فضلا عن كونه نقطة اتصال بين تجار السلاح الدوليين. وممثل يونيتا "غير الرسمي" في بلجيكا هو أزيفيدو دي أوليفييرا كانغانجي، الذي أفادت التقارير أنه على اتصال هاتفي منتظم بسافيمبي. ومما يُذكر أن مانويل زينغا هو بمثابة الساعد الأيمن لكانغانجي والناطق باسم يونيتا في بلجيكا. والشخص المسؤول عن الشؤون المالية والأنشطة التجارية ليونيتا في بلجيكا هو روجيرو تيكا، وهو أيضا من الشخصيات الرئيسية في المنظمة. وتيكا له نشاط في مبادلات الماس بالأسلحة وتربطه بتجار الماس والأسلحة روابط وثيقة.

١٤١ -أنشطة تمثيل وسفريات يونيتا في بوركينا فاصو: تستعمل بوركينا فاصو كقاعدة فعلية لعمليات يونيتا الخارجية في أفريقيا. وكما ذكر أعلاه، تقدم سلطات بوركينا فاصو الدعم لعمليات يونيتا في البلد بالسماح لمسؤولي يونيتا بالسفر بحرية إلى البلد والخروج منها وتوفير الحماية الرسمية والمكان الآمن للمعاملات التي تجريها يونيتا مع مشتري الماس في أنتويرب وأماكن أخرى، وبإصدار جوازات سفر لمسؤولي يونيتا. وتستخدم واغادوغو كقاعدة للعمليات التي تقوم بها الشخصية الرئيسية في مجال مشتريات يونيتا الخارجية ومتاجرتها بالماس - وهي مارسيلو موزيس داشالا المعروف باسم "كاريسا". كما تمثل واغادوغو قاعدة لهيلدير موندومبي (المعروف باسم "بوريس" وهو واحد من أتباع سافيمبي الموثوق بهم كل الثقة. وممثل يونيتا "غير الرسمي" في بوركينا فاصو هو جوان باتيستا رودريغيز فيدنيس.

١٤٢ -أنشطة تمثيل وسفريات يونيتا في كوت ديفوار: جرت العادة على أن تكون كوت ديفوار المكان الذي يمكن ليونيتا أن تقوم فيه بعملياتها رسميا وبحرية. ولا يزال ممثلو يونيتا يتمتعون نسبيا بحرية الدخول إلى البلد، ولسافمبي أبناء وأقارب يعيشون فيها، ولدى كثير من كبار مسؤولي يونيتا وأسرهم جوازات سفر من كوت ديفوار، بما في ذلك جوازات سفر دبلوماسية. غير أنه في السنوات الأخيرة، وبسبب الجفاء الذي نشأ بين الرئيس السابق بيدي وسافمبي،

تراخى الدعم التقليدي المقدم إلى يونيتا. وبصفة خاصة لم يعد مكتب يونيتا "غير الرسمي" الذي يرأسه الآن دافيد كوكيلو يعمل علانية أن ما يقرب من جميع موظفي يونيتا الرئيسيين ما زالوا يعملون في المكتب. وكانت سلطات كوت ديفوار التي أطيح بها قد أبلغت الفريق بأن جوازات السفر التي أعطتها كوت ديفوار إلى مسؤولي يونيتا لن تجدد عندما تنتهي مدتها الجارية. غير أنه يقال إن الزعامة العسكرية الحالية في أبيدجان وثيقة الصلة بسافمبي وتتعاطف مع يونيتا. وكان رد فعل المؤيدين ليونيتا إيجابيا للغاية إزاء تولي النظام الجديد الحكم.

١٤٣ -وما زال أيضا يقيم في كوت ديفوار خورخي (جون) ماركيز كاكومبا الممثل الرسمي السابق ليونيتا - وهو صديق قديم وزميل لسافمبي. وتنحدر زوجة كاكومبا من عائلة بارزة جدا في كوت ديفوار، وكاكومبا معروف ومشهور في حكومة أبيدجان والدوائر الاجتماعية. ويقال إنه يؤدي الآن دورا في التمثيل دون الإقليمي ليونيتا، ويسافر بانتظام إلى واغادوغو في أعمال تهم يونيتا. ويقال أيضا إنه يسيطر على شركة تستخدم كواجهة، تسمى فانسكو للشحن الجوي، ويُزعم أنها شركة تعمل باسم يونيتا لنقل الأسلحة وغير ذلك من المعدات إليها. ولم يتمكن الفريق من أن يؤكد بصورة كاملة المعلومات المتصلة بشركة فانسكو للشحن الجوي، ولكنه يعتقد أن هناك ما يبرر إجراء تحقيقات في المستقبل.

١٤٤ -أنشطة تمثيل وسفريات يونيتا في فرنسا: تعلق يونيتا أهمية خاصة على تمثيلها في فرنسا. ويقال إن ممثل يونيتا "غير الرسمي" في فرنسا هو ديفيد جورج مارسيلينو سانغيندي. وتم تحويل مكتب يونيتا الرسمي السابق إلى مركز للدراسات السياسية والاقتصادية لتنمية أنغولا، وفيما بعد إلى الرابطة الثقافية الأفريقية في فرنسا. وعلى الرغم من هذا التغيير، يقال إن نفس الموظفين يشغلون نفس المكاتب. ويقال إن سافمبي على اتصال هاتفي وثيق ومستمر بسانغيندي، ولكنه عين أيضا أديليو شيتيكولو كاباندا في منصب لمساعدة سانغيندي ومراقبة أنشطته. ومعروف أن لسافمبي ما لا يقل عن خمسة أبناء في فرنسا ويقال إن عددا منهم يدرسون في الجامعات هناك. وتعرف السلطات الفرنسية ذلك. وايساياس ساماكوفا منسق المكاتب الأوروبية ليونيتا، يقيم في باريس، ويقال إنه يهتم بشؤون يونيتا. وقد سافر ساماكوفا إلى فرنسا بجواز سفر رسمي أصدرته له كوت ديفوار وانتهت مدته الآن؛ ورفض طلب اللجوء السياسي الذي قدمه وقد أصدرت السلطات الفرنسية أمرا بإبعاده وهو الآن موضع استئناف، وينتظر أن تصدر المحاكم الفرنسية حكمها النهائي بشأنه. ١٤٥ - أنشطة تمثيل وسفريات يونيتا في غابون: أفيد بأن ممثل يونيتا "غير الرسمي" في غابون هو فرانشيسكو كامالاتا، ويقال إنه نشط ولكنه يحرص على أن يظل بعيدا عن الأضواء.

١٤٦ -أنشطة تمثيل وسفريات يونيتا في ناميبيا: من المعروف أن يونيتا ليس لديها ممثل في ناميبيا، ولكن يبدو من المعلومات المتاحة للفريق أن موظفي يونيتا يستخدمون الأراضي الناميبية للقيام بأنشطة يونيتا - بدون معرفة حكومة ناميبيا. ومن بين هذه الأنشطة تهريب الماس، والاتجار بالماس، فضلا عن شراء الوقود، والأدوية، وغير ذلك من السلع الأساسية. ولذلك يقال إن شبكة غير رسمية من الناشطين تعمل في ناميبيا. وقدم الفريق أثناء تحقيقاته إلى حكومة ناميبيا قائمة بأسماء الأفراد المشتبه بهم وطلب معلومات عن مكانهم وأنشطتهم ووضعهم، ويعتقد أنهم جميعا مسؤولون في يونيتا ونشطون في ناميبيا. ويشير الفريق بأسف إلى أن حكومة ناميبيا لم تستجب إلى طلبه ولم تقدم معلومات عن هذا الموضوع.

١٤٧ -أنشطة تمثيل وسفريات يونيتا في البرتغال: أغلقت البرتغال مكاتب التمثيل الرسمي ليونيتا في عام ١٩٩٨، ولكن يقال إن أنشطة هذا المكتب مستمرة تحت ستار منظمة تعرف باسم "مركز التنمية والديمقراطية في أنغولا". والممثل الرسمي السابق ليونيتا في لشبونة هو الآن ممثل يونيتا "غير الرسمي" في لشبونة وهو إيزاك فانبيمبي. ويساعده كارلوس مورغادو، وروي اوليفيرا، وطالب اسمه خوزيه بيدرو كاشيونغو. ويقال إن سافمبي يثق في كاشيننوغو، وهو على اتصال شخصي به. والشخصية الهامة أيضا في البرتغال هي السيدة فاطمة روك (وهي مواطنة برتغالية وصديقة لسافمبي)، ويزعم أنها تتحكم في الأموال باسم يونيتا. ولأن للبرتغال صلات وثيقة بأنغولا ولأن فيها جالية أنغولية كبيرة، فإنها بلد هام بالنسبة ليونيتا لأن فيها يتم تعبئة الدعم السياسي، وذلك بالإضافة إلى كونها مصدرا للدعم التجاري واللوجستي.

١٤٨ -أنشطة تمثيل وسفريات يونيتا في رواندا: أصبحت رواندا أيضا بلدا نشط فيه موظفو يونيتا في السنوات الأخيرة، لا سيما فيما يتعلق بتجارة الماس وتسهيل شراء الأسلحة. ومن المعروف أنه ليس ليونيتا مكتب تمثيلي في البلد، ولكنها تعمل بعلم السلطات الرواندية وفي حمايتها، بما في ذلك العاملون في الاستخبارات وفي مجال الأمن. ويبدو أن الأفراد الرئيسيين في يونيتا يستطيعون الدخول إلى البلد بسهولة وبانتظام. ومن المعروف أن كاريسا قد سافر بانتظام وبكثرة إلى كيغالي خلال الأشهر الـ ١٨ الماضية. ويقال إن الجنرال أنطونيو ديمبو نائب رئيس يونيتا قد ذهب إلى رواندا في عدة مناسبات في الشهور الأخيرة، والتقى هو وكبار الزعماء الآخرين من يونيتا بكبار المسؤولين الروانديين في آب/أغسطس ١٩٩٩ في كيغالي.

١٤٩ -أنشطة تمثيل وسفريات يونيتا في جنوب أفريقيا: من المعروف أنه ليس ليونيتا مكتب يمثلها في جنوب أفريقيا. غير أنه يبدو من المعلومات المتاحة للفريق أن كثيرا من أفراد يونيتا يذهبون إلى البلد للقيام بأنشطة يونيتا - ويتم ذلك في كثير من الأحيان بدون معرفة حكومة جنوب أفريقيا. ويقال إن كاريسا - وهو كما ذكر أعلاه الشخصية الرئيسية المسؤولة عن مشتريات يونيتا الخارجية وتجارة الماس - يسافر بانتظام إلى جنوب أفريقيا. وسبب سهولة سفر أفراد يونيتا إلى جنوب أفريقيا يعود على الأقل جزئيا إلى مساحة البلد الكبيرة وحدودها المفتوحة. غير أن كبار الرسميين في يونيتا يزعمون أن المسؤولين الحكوميين في جنوب أفريقيا قد استقبلوهم بعد الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن التي تمنع مثل هذه الاتصالات، ويقال إن بعضا من مواطني جنوب أفريقيا الذين لديهم اتصالات سياسية قد استقبلوا في أندولو في آب/أغسطس ١٩٩٩. وعملت حكومة جنوب أفريقيا على تعزيز آليات الرصد للتمكن بصورة أفضل من تقييد تنقلات أفراد يونيتا وأنشطتهم في هذا البلد.

١٥٠ -أنشطة تمثيل وسفريات يونيتا في سويسرا: ليونيتا ممثل "غير رسمي" في سويسرا هو السيد جوان فايهيكيني. ويعيش فايهيكيني في لا - تور - دي - بيلز بالقرب من لوزان، وقد حصل على الجنسية السويسرية. وفايهيكيني على اتصال منتظم بممثلين آخرين ليونيتا، وبسافيمبي عند اللزوم. وفي الماضي، لعب فايهيكني دورا رئيسيا في الحصول على الأدوية من سويسرا لصالح يونيتا - وهو أمر له أهمية خاصة بالنسبة ليونيتا لأنه يرفع المعنويات، ويؤثر على النظام والانضباط في صفوفها.

١٥١ -أنشطة تمثيل وسفريات يونيتا في توغو: توفر توغو مكانا آمنا لأسرة سافيمبي ولأفراد أسر كبار المسؤولين الآخرين في يونيتا. ويستطيع مسؤولو يونيتا أن يتنقلوا بحرية، وقد أعطت توغو جوازات سفر لكثير من كبار المسؤولين في يونيتا ولآخرين موضوعين على قائمة الأشخاص المحظور سفرهم. وكما ذكر أعلاه، تقدم سلطات توغو الدعم المباشر والحماية لأنشطة يونيتا في البلد، ويشرف مكتب رئيس توغو بصورة مباشرة على هذه الأنشطة. وممثل يونتيا ''غير الرسمي'' في توغو هو يواكيم إيرنيستو مولاتو.

١٥٢ -تمثيل وسفريات يونيتا في الأمم المتحدة: يراقب موظفو يونيتا التطورات المستجدة في الأمم المتحدة ويقومون بأنشطة لصالح يونيتا في الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى. وقد أبلغ الفريق بأن ماركوس ساموندو هو الممثل ''غير الرسمي'' الرئيسي ليونيتا في الأمم المتحدة، غير أنه يحتمل أن يكون لجام فيلا - سانتا دور أيضا.

١٥٣ -أنشطة تمثيل وسفريات يونيتا في الولايات المتحدة: علم الفريق أن ممثل يونيتا ''غير الرسمي'' في الولايات المتحدة هو دومينغوس ياردو مويكاليا، الذي كان يعمل في السابق سكرتيرا صحفيا قبل أن تغلق يونيتا مكتبها في واشنطن بصورة رسمية. ويقال إن لمويكاليا ''بطاقة خضراء'' (إقامة دائمة) لمواصلة نشاطه. وعلم الفريق أن سافيمبي على اتصال منتظم بمويكاليا الذي ينفذ برنامج يونيتا في الولايات المتحدة - ويؤدي ذلك في إطار منظمتين اسمهما ''مركز الديمقراطية لأنغولا''، و''الأصدقاء الأمريكيون للديمقراطية في أنغولا''.

١٥٤ -أنشطة تمثيل وسفريات يونيتا في زامبيا: تشير الدلائل إلى أن موظفي يونيتا موجودون في زامبيا وأنهم مقيمون في هذا البلد بمعرفة السلطات الزامبية وفي حمايتها. ويقال إن غابرييل سيوفا المسؤول المقيم الأكبر، وإن نائبه هو إدواردو شالي، غير أن الفريق لم يتمكن من تأكيد هذه المعلومات من مصادر مستقلة. ويبدو من التحقيقات التي أجراها الفريق أن كبار زعماء يونيتا قد تمكنوا من السفر من زامبيا وإليها بدون صعوبة. ومن المؤكد أن للسيد خافيير ف. شونغو، المدير العام لمخابرات الأمن في زامبيا اتصالات منتظمة ومتكررة مع هيلدير موندومبي (المعروف باسم ''بوريس'') - وهو مسؤول كبير في يونيتا ومن أتباع سافيمبي الموثوقين، ويعمل في تعاون وثيق مع كاريسا في تجارة الماس وفي الحصول على الإمدادات لصالح يونيتا. ويعرف الفريق أن هناك ادعاءات كثيرة تربط السيد شونغو وموظفين زامبيين آخرين بخرق الجزاءات المفروضة على يونيتا، ويرى الفريق أن بعض هذه الادعاءات تتسم بالمصداقية وتتطلب مزيدا من التحقيق. كما أكد الفريق أن كبار المسؤولين الحكوميين الزامبيين قد استقبلوا في آب/أغسطس ١٩٩٩ وفدا كبيرا من يونيتا بزعامة نائب رئيس يونيتا وبمشاركة أمين يونيتا للشؤون الخارجية. وأفاد سافيمبي نفسه بشيء من الثقة أنه يعتبر العلاقات الطيبة مع زامبيا دعما أساسيا ليونيتا. غير أنه في أعقاب التهديدات التي لمحت فيها الحكومة الأنغولية باتخاذ إجراءات انتقامية. وبتصعيد التوتر بين الدولتين بشكل خطير، لوحظ في الشهور الأخيرة تراخ في أنشطة خرق الجزاءات من جانب زامبيا من ناحية وزيادة في التعاون بين البلدين من ناحية أخرى.

باء - الاستنتاجات المتعلقة بتمثيل يونيتا والسفر إلى الخارج

١٥٥ -فيما يتعلق بتمثيل يونيتا في الخارج، توصل الفريق إلى نتيجة مفادها أنه في حين أنه لم تعد ليونيتا في الخارج "سفارات" رسمية ما زال موظفوها يعملون باسمها ويرعون مصالحها بنشاط من خلال مكاتب غير رسمية أو ترتيبات أخرى. والنتيجة التي توصل إليها الفريق هي أن عددا من البلدان يقدم الدعم الفعلي والحماية الفعلية إلى ممثلي يونيتا ويسهل دخول كبار مسؤوليها إذا رغبوا في السفر إلى تلك البلدان. وهذه البلدان هي بوركينا فاصو، وتوغو، ورواندا، وزامبيا، وكوت ديفوار. وفي عدد من البلدان الأخرى، تستطيع يونيتا المحافظة على وجود تمثيلي "غير رسمي" بمعرفة الحكومات المضيفة ولكن بدون دعم مباشر منها. ومن بين هذه البلدان الولايات المتحدة، وفرنسا، وبلجيكا، والبرتغال، وسويسرا، وجنوب أفريقيا.

١٥٦ -وفيما يتعلق بالسفر، كانت النتيجة التي توصل إليها الفريق هي أن عددا من البلدان قد تجاهل حظر المجلس سفر كبار مسؤولي يونيتا وأفراد عائلاتهم. وأكثر البلدان مخالفة للحظر هي بوركينا فاصو، وتوغو، وكوت ديفوار - وكلها سهلت سفر الأشخاص الذين حظرت الجزاءات سفرهم، بينما تراخت جنوب أفريقيا ورواندا وزامبيا في تنفيذ الحظر أو نفذته بصورة انتقائية. ولم يستطع عدد من البلدان، لأسباب قانونية، منع كبار المسؤولين في يونيتا و/أو الأفراد الراشدين من أسرهم من الإقامة في أراضيهم أو عبورها، و/أو أن هذه البلدان لم تكن على استعداد أن تفعل ذلك. ومن بين هذه البلدان بصفة خاصة بلجيكا، وفرنسا، والبرتغال، وهي بلدان ما زال يزورها بصورة منتظمة كبار مسؤولي يونيتا و/أو ما زالت توفر مكانا آمنا لأبناء سافيمبي ولأبناء كبار زعماء يونيتا الآخرين.

جيم - التوصيات المتعلقة بتمثيل يونيتا والسفر إلى الخارج

١٥٧ -التوصية رقم ٢٢. لكي تكتسب قرارات فرض الجزاءات التي يتخذها مجلس الأمن المصداقية والجدية، ينبغي أن يطبق المجلس جزاءات على الحكومات التي يتضح أنها تنتهك عمدا الجزاءات المفروضة على ممثلي يونيتا وعلى سفرهم في الخارج. والجزاءات المفروضة على منتهكي الجزاءات يمكن أن تكون عبارة عن طلب موجه إلى جميع الدول الأعضاء لسحب امتيازات السفر الخاصة، أو الامتيازات الدبلوماسية، أو الامتيازات المتمثلة في الاعتراف بجوازات السفر الصادرة من البلدان التي يتبين أنها أصدرت على نحو يمثل انتهاكا لجزاءات الأمم المتحدة جوازات سفر إلى كبار مسؤولي يونيتا أو غيرهم من الأشخاص المشمولين بالحظر. ويمكن أن يطلب أيضا من الدول الأعضاء أن تفرض طلب تأشيرات دخول على مواطني البلدان المعنية، التي لا يشترط حصول رعاياها على تأشيرات.

١٥٨ -التوصية رقم ٢٣: ينبغي تذكير البلدان التي أصدرت جوازات سفر إلى مسؤولي يونيتا وأفراد أسرهم بأنها ملزمة بسحب هذه الجوازات، والمطلوب منها أن تقدم تقريرا إلى لجنة الجزاءات عن الجهود التي تبذلها في هذا الصدد.

١٥٩ -التوصية رقم ٢٤: بالنظر إلى الدور الرئيسي الذي يؤديه مارسيلو مويزيس داشالا (المعروف باسم "كاريسا") فيما تزاوله يونيتا من الاتجار غير المشروع بالماس وفي أنشطة التفاوض على توريد الأسلحة، ينبغي أن تصدر حكومة أنغولا والدول الأعضاء الأخرى ذات الاختصاص أمرا باعتقال هذا الشخص، وينبغي أن يطلب إلى

المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) تنسيق استجابة دولية بهذا الصدد. وينبغي أن يقترن هذا الإجراء بأكبر قدر ممكن من الدعاية له، وينبغي اعتبار القبض على كاريشا أولوية من الأولويات العليا لإنفاذ القانون الدولي.

١٦٠ - التوصية رقم ٢٥: ينبغي على ضوء النتائج الواردة في التقرير إعادة النظر من جانب البلدان المعنية في وضع كبار مسؤولي وممثلي يونيتا المقيمين في الخارج، بهدف المبادرة إلى الطرد الفوري لمن يثبت أنهم لا يزالون يشاركون على نحو نشط في الشؤون العسكرية أو السياسية ليونيتا، بما في ذلك أنشطة الشراء لحساب يونيتا. وينبغي أن يُطلب إلى الحكومات موافاة لجنة الجزاءات بتقارير مرحلية عما تبذله من جهود من أجل التنفيذ التام للجزاءات.

١٦١ - التوصية رقم ٢٦: ينبغي أن يتم على وجه الاستعجال، بالتعاون مع حكومة أنغولا، استكمال وتصويب القائمة التي تضم كبار مسؤولي يونيتا الراشدين من أفراد أسرهم المباشرين الخاضعين لقيود السفر. ويجري حاليا إتاحة المعلومات التي جمعها الفريق عن الأفراد المعينين للجنة الجزاءات، وهي تشمل في بعض الحالات صورا فوتوغرافية وبيانات شخصية أخرى يمكن أن تساعد مسؤولي الشرطة والهجرة على تنفيذ الجزاءات بقدر أكبر من الفعالية. ويوصي الفريق بأن يُوسع نطاق تلك القائمة أيضا بحيث تشمل الأجانب الذين يتعاونون مع يونيتا تعاونا وثيقا ويمدونها بالمساعدة، بمن فيهم الممثلون "غير الرسميين" الوارد ذكرهم في الفقرات من ١٤٠ إلى ١٥٤.

١٦٢ - التوصية رقم ٢٧: يوصي الفريق بأن يشجع مجلس الأمن جميع البلدان التي لم تقم بعد بالإنفاذ القانوني التام للجزاءات التي اعتمدها المجلس بشأن السفر والتمثيل على أن تفعل ذلك.

سادسا - المسائل ذات الصلة

ألف - دور النقل في مخالفة الجزاءات

١٦٣ - أصبح الفريق مدركا في مرحلة مبكرة من تحقيقاته للدور البالغ الأهمية الذي تقوم به شركات نقل البضائع في تزويد يونيتا بالإمدادات، لا سيما بطريق الجو. وقد أصدر الفريق، بموافقة لجنة الجزاءات، تكليفا بإجراء دراسة عن شبكة دعم يونيتا في مجال النقل[١٠]. وتؤكد النتائج الأولية التي قدمت للفريق أهمية شبكة النقل الجوي ليونيتا بالنسبة لمخططها العام في مجال المشتريات.

١٦٤ - النقل الجوي باعتباره شريان الحياة لإمدادات يونيتا: يوفر النقل الجوي في ظروف يونيتا الجغرافية الخاصة شريانا أساسيا لا بديل له لإمدادها بالأسلحة والذخائر وغيرها من أنواع العتاد العسكري والوقود والسلع الطبية وغيرها من السلع الأساسية. كما أن النقل الجوي الخاص يوفر الوسيلة التي ما برحت تمكن كبار مسؤولي يونيتا من جلب المال من أنغولا إلى الأسواق الدولية، ويوفر للمبعوثين سبل التنقل بين سافيمبي والمتعاونين معه بالخارج. وكلا

(١٠) اضطلع بهذه الدراسة استشاري بلجيكي، هو السيد جوهان بيليمان.

هذين النشاطين ييسره سهولة توافر الطائرات العاملة من مواقع مختلفة، وتوافر الاستعداد لدى كثير من مشغلي الطائرات للقيام بأي مهمة تقريبا مقابل المبلغ المُرضي من المال.

١٦٥ -وقد ورد في التقرير بالفعل ذكر عدد من الأشخاص الرئيسيين في شبكة دعم يونيتا في مجال النقل، منهم جاك "كيكي" لومير وفيكتور بوت (Air Cess/Air Pass)، ويوهانيس باريرا (Interstate Airways). بيد أن هناك عددا كبيرا من شركات الشحن الجوي، بل وعددا أكبر من الأفراد شاركوا في أوقات مختلفة في إمداد يونيتا بسلع خاضعة للجزاءات. ورصدت أيضا بعض الارتباطات بصراعات في مناطق أخرى وكذلك بأنشطة الجريمة المنظمة. وينبغي أن يكون اكتشاف هذه الجهود والعمل على تقليصها إحدى الأولويات الرئيسية لأي إجراء للمتابعة يقرر المجلس اتخاذه.

١٦٦ -الأصول المادية المرئية التي يمكن تتبعها ومصادرها: بالإضافة إلى أهمية الشحن والنقل الجويين في المخطط العام لإمدادات يونيتا، فإنهما يوفران هدفا جيدا لجهود إنفاذ الجزاءات لأنهما يشملان أصولا مادية يمكن اكتشافها وتتبعها ومصادرها. ولا شك في أن ما حدث في لوساكا من مصادرة لطائرة شحن يعتقد أنها مرتبطة بعمليات إمداد يونيتا كان له وقع اقتصادي على مالكي الطائرة وأثر تأثيرا مثبطا على أنشطة آخرين. وفرض التدابير الإضافية التي يوصي بها الفريق، التي من نوع مصادرة الطائرات وغيرها من الممتلكات التي تضبط وهي تستخدم في أنشطة مخالفة الجزاءات، من شأنه أن يوقع مزيدا من الضغط على يونيتا وشركائها وأن يرفع كثيرا من تكلفة العمل لحسابها. والواقع أن الفريق قد تلقى أدلة من مدير برج المراقبة في أندولو تثبت حدوث انخفاض شديد في عدد الطائرات التي تهبط في أندولو بعد أن صادرت قوات الحكومة قرب مينونغوي، في منتصف عام ١٩٩٩، طائرة كانت تحمل على متنها معدات للتعدين.

١٦٧ -النقل الجوي الدولي يترك وراءه أثرا ورقيا يمكن تتبعه: في سياق الجهود الرامية إلى التحري عن أنشطة مخالفة الجزاءات واكتشاف المشتركين فيها، هناك ميزة حسنة للنقل الجوي الدولي للبضائع هي أنه يترك وراءه أثرا ورقيا يمكن تتبعه. فتحميل البضائع وتفريغها، والحصول على أذون المرور عند الحدود، وتسجيل الطائرات والسفن، والحصول على التأمين على الشحنات، والحصول على حقوق الإنزال أو الهبوط في الموانئ أو المطارات الدولية، والحصول على أذون نقل المعدات العسكرية عبر الحدود الدولية، كلها تستلزم قدرا معينا من الإجراءات الورقية وإجراءات التوثيق. وإذا توافر ما يكفي من الوقت والموارد ومن التعاون، يمكن اقتفاء هذا الأثر بل وإعادة تجسيد ما يختفي منه حتى حينما تقدم وثائق زائفة أو لدى محاولة مشغلي الطائرات تفادي الاكتشاف بواسطة الرادار.

باء - إسقاط طائرات الأمم المتحدة

١٦٨ -على الرغم من أن هذه المسألة ليست مشمولة على نحو مباشر في ولاية الفريق، فإن الفريق لا يجد بدا من إبلاغ مجلس الأمن أنه في سياق المقابلات التي أجريت في لواندا مع عناصر مختلفة من كبار المنشقين عن يونيتا، قدم اثنان من هؤلاء المنشقين أدلة مباشرة على أن اتحاد يونيتا مسؤول عن إسقاط طائرتين تابعتين للأمم المتحدة، أولاهما في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ والثانية بعد ذلك بأسبوع واحد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وقد أبلغ اللفتنانت كولونيل خوسيه أنطونيو جيل، الذي كان مسؤولا عن مراقبة هذه الأنشطة بوصفه مدير برج المراقبة في أندولو،

الفريق بأن إسقاط كل من هاتين الطائرتين تم بقذيفة سطح – جو مضادة للطائرات من طراز IGL A. وذكر أيضا أن هناك أوامر مستديمة لدى يونيتا من سافيمبي بإسقاط جميع الطائرات التي تكون تابعة للأمم المتحدة لاعتقاده أن الأمم المتحدة تعمل متضامنة مع حكومة أنغولا. ونُقل عن سافيمبي أنه أعرب عن أمله في أن تشجع هذه الأعمال الأمم المتحدة على الانسحاب من أنغولا. كذلك أبلغ الليفتنانت كولونيل جيل الفريق أن سافيمبي أصدر عقب الحادث أوامره بعدم السماح لموظفي الأمم المتحدة بتفحص موقع سقوط الطائرة، ونقل الجثث ودفنها في مكان آخر على مسافة من الموقع، وإخفاء الموقع بوسائل التمويه بحيث لا يكتشف من الجو. وأفاد الليفتنانت كولونيل جيل بأن هذه التعليمات صدرت بصدد كلا الحادثين.

١٦٩ – أما الجنرال ياثنتو باندوا، الذي كان عندئذ رئيس الأركان العامة بالنيابة، فقد أخبر الفريق أنه تلقى المعلومات المتعلقة بإسقاط الطائرتين "في غضون خمس دقائق من وقوع كل حادث منهما"، وأنه أبلغها إلى سافيمبي على الفور. وأفاد الجنرال باندوا بأن سافيمبي اغتبط لإسقاط الطائرتين وقال إن هذه "طريقة للضغط على كل من يعملون مع الأمم المتحدة كي يتخلوا عما يقومون به". وأكد الجنرال باندوا ما سبق ذكره من أن سافيمبي أصدر أوامره بعدم السماح للأمم المتحدة بتفحص الموقع ودفن الجثث بعيدا عن مكان الحطام وإخفاء الموقع عن طريق التمويه. وأكد الجنرال باندوا ايضا أن سافيمبي أصدر "أوامر محددة" إلى الجنود بإسقاط أي طائرة تابعة للأمم المتحدة.

جيم – توصيات بشأن المسائل ذات الصلة

١٧٠ – التوصية رقم ٢٨: يوصي الفريق بأن تنظر الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في إمكانية استعمال منظومات رادارية متنقلة يمكن نشرها على وجه السرعة في المنطقة دون الإقليمية بغرض اكتشاف أنشطة الطيران غير المشروعة عبر الحدود الوطنية. وإذا ما قررت الجماعة الإنمائية ذلك، فينبغي أن يلقى هذا المشروع كل ما يمكن من الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي.

١٧١ – التوصية رقم ٢٩: مسايرة للتطورات المحتملة في المناطق الأخرى، يوصي الفريق بأن تنظر الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في أمر إنشاء نظام للحركة الجوية لمراقبة المجال الجوي الإقليمي، بدلا من المراقبة على أساس كل بلد على حدة. وإذا ما قررت الجماعة الإنمائية ذلك، فينبغي أن يلقى هذا المشروع كل ما يمكن من الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي، بما في ذلك المساعدة التقنية من منظمة الطيران المدني الدولي و/أو اتحاد النقل الجوي الدولي.

١٧٢ – التوصية رقم ٣٠: يوصي الفريق بأن تُعرض الأدلة المتصلة بإسقاط طائرتي الأمم المتحدة على السلطات القضائية في البلدان التي قُتل لها مواطنون في هذين الحادثين.

١٧٣ – التوصية رقم ٣١: يؤيد الفريق توصية رئيس لجنة الجزاءات (S/1999/644) الداعية إلى مبادرة الدول الأعضاء القريبة جغرافيا من أنغولا إلى اتخاذ خطوات فورية لإنفاذ أو تعزيز أو سن التشريعات التي تجعل انتهاك مواطنيها أو الأفراد الآخرين العاملين في إقليمها للجزاءات المفروضة من مجلس الأمن بحق يونيتا جريمة جنائية بموجب القانون المحلي. ويوصي الفريق أيضا بأن تتخذ الدول الأعضاء المشاركة في توريد الأسلحة إلى بلدان أفريقيا خطوات من هذا

القبيل، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد، وبأن يكون إنفاذ تلك التدابير إحدى الأولويات العليا في مجال إنفاذ القوانين. وينبغي أن تُبلغ لجنة الجزاءات بنتائج جميع المحاكمات أو التحقيقات التي تتم بصدد الانتهاكات. وينبغي أن تشمل العقوبات التي يمكن أن توقع على أي طيار يحاكم بتهمة مخالفة الجزاءات سحب رخصته نهائيا، فضلا عن الحبس.

١٧٤ - التوصية رقم ٣٢: يوصي الفريق بإقامة صلات رسمية وتعاون منتظم بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أو المنظمات الأخرى (مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية) التي يمكن أن تشترك في أنشطة رصد الجزاءات أو إنفاذها.

١٧٥ - التوصية رقم ٣٣: يوصي الفريق بأن يعد مجلس الأمن "مجموعة إعلامية بشأن الجزاءات" تخص كل مجموعة بعينها من مجموعات الجزاءات التي يفرضها المجلس، بما في ذلك إنشاء موقع لذلك على الشبكة العالمية. كما يمكن أن تصاحب هذه العملية حملة إعلامية أوسع نطاقا في وسائط الإعلام الجماهيري تستهدف تثقيف الجمهور بوجه عام بشأن الجزاءات بإيضاح طبيعة الجزاءات وهدفها النهائي. ومن المرجح أن يؤدي ازدياد وعي الجمهور بالجزاءات والغرض منها إلى زيادة ما يتقدم به أفراد الجمهور وغيره من ذوي المعلومات المناسبة إلى الهيئات الوطنية والدولية من معلومات عن أنشطة مخالفة الجزاءات. ويوصي الفريق ببذل جهد إعلامي خاص لدى عرض هذا التقرير على المجلس أو بعد أن يتخذ المجلس قراره في الموضوع. ومن المهم بصورة خاصة إعلان المعلومات الواردة في التقرير وإتاحتها في البلدان المذكورة في التقرير.

١٧٦ - التوصية رقم ٣٤: يود الفريق أن يؤكد من جديد وجوب تشجيع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي لديها قدرة يعتد بها في مجال الاستخبارات، على إتاحة أي معلومات مستجدة بشأن انتهاك الجزاءات، المفروضة من مجلس الأمن على يونيتا، للجنة الجزاءات و/أو تشجيعها على جعل جمع تلك المعلومات ضمن الأولويات.

١٧٧ - التوصية رقم ٣٥: يوصي الفريق بأن يولي المجلس اهتماما خاصا لمسألة توفير اللوازم الطبية ليونيتا، بما يتمشى مع المبادئ الإنسانية، ومع مراعاة الاستخدام العسكري لهذه اللوازم بدرجة عالية من جانب يونيتا. وكما هو الحال بالنسبة لنظم الجزاءات الأخرى التي يفرضها مجلس الأمن، يمكن أن تطلب الموافقة المسبقة لأية لوازم من هذا القبيل. ولا يزال يتحتم على المجلس أن يكفل عدم تصدير الماس وغيره من السلع المهربة من أراضي يونيتا بنفس الوسائل التي تستخدم لإيصال اللوازم الطبية.

١٧٨ - التوصية رقم ٣٦: يوصي الفريق بأن يقوم مجلس الأمن بتجميع وتعميم "قائمة سوداء" أو "قائمة رصد" للأفراد والهيئات التجارية المتورطة في انتهاك الجزاءات المفروضة على يونيتا.

١٧٩ - التوصية رقم ٣٧: لتشجيع الامتثال لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجزاءات المفروضة على يونيتا، يوصي الفريق بأن يفرض مجلس الأمن جزاءات ملائمة على الحكومات التي يتضح أنها تقوم عمدا بانتهاك هذه الجزاءات. وبالإضافة إلى التدابير الأخرى التي أوصى بها الفريق، تشمل التدابير الإضافية التي ينبغي أن ينظر فيها المجلس ما يلي: '١' إعلان البلدان التي تنتهك الجزاءات رسميا بأنها محلة بتلك الجزاءات؛ '٢' إثناء الدول الأعضاء عن دعم ترشيحات رعايا البلدان الواردة في القائمة لشغل مناصب عليا في منظومة الأمم المتحدة إلى حين إعلان أن تلك البلدان قد

امتثلت للجزاءات؛ '٣' حظر عقد مؤتمرات أو اجتماعات للأمم المتحدة في البلدان المسجلة على القائمة إلى حين إعلان أنها امتثلت للجزاءات؛ '٤' إثناء المنظمات الدولية الأخرى عن عقد مؤتمرات أو اجتماعات في البلدان المسجلة على القائمة، أو عن انتخاب البلد المعني رئيسا في أي منظمة.

١٨٠ - التوصية رقم ٣٨: يوصي الفريق بأن تقدم نسخة من تقرير الفريق وتوصياته إلى رئيس منظمة الوحدة الأفريقية وأمينها العام، وإلى رئيس الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وأمينها العام.

١٨١ - التوصية رقم ٣٩: يوصي الفريق بأن يُطلب إلى رئيس لجنة الجزاءات أن يبلغ مجلس الأمن بالإجراءات التي تتخذ لمتابعة الاستنتاجات والتوصيات الواردة في هذا التقرير. وكما يوصي الفريق بأن يتأكد المجلس من أنه قادر على إجراء رصد دقيق لزيادة تنفيذ الجزاءات وكذلك متابعة المعلومات التي يجمعها الفريق حيثما يعجز عن إنجاز تحقيقاته. وإذا لزم الأمر، ينبغي إنشاء آلية مراقبة - بالإضافة إلى لجنة الجزاءات.

خاتمة

١٨٢ - يتضح من المعلومات التي تلقاها الفريق أثناء تحقيقاته أن الجهود النشطة التي بذلها السفير روبرت فاولر، إلى جانب الإجراءات التي اتخذها الحكومات مؤخرا والجهود التي بذلتها المنظمات غير الحكومية وغيرها، قد جعلت بالفعل من العسير على يونيتا أن تبيع ما لديها من ماس، كما جعلت حصول يونيتا على الأسلحة والمعدات العسكرية أكثر تكلفة بسبب المخاطر المتزايدة التي يتعرض لها ممولوها وموردوها. ومن المؤمل أن يزداد هذا الأثر بدرجة كبيرة من خلال الإفراج عن نتائج الفريق واستنتاجاته وتوصياته. وفي كثير من الحالات، كان لوجود الفريق أثر هام تمثل في حفز الحكومات وغيرها على التركيز على ما يمكن أن تقوم به كل منها لتحسين تنفيذ الجزاءات وإنفاذها، والحد من الانتهاكات القائمة.

١٨٣ - غير أنه يتضح أنه ما لم يظل مجلس الأمن والمجتمع الدولي مضطلعين بهذا الجهد سيكون هناك خطر حقيقي يتمثل في أنه إذا تحول الاهتمام عن يونيتا وشركائها فسيعاودون عملهم كالمعتاد. وفي كثير من الأحيان أعرب الأشخاص الذين قابلهم الفريق عن خشيتهم وقلقهم من أن تتمكن يونيتا من إعادة التسلح والتجهيز كما كان الحال في الماضي.

١٨٤ - ويتفهم الفريق بالكامل هذه المخاوف ودواعي القلق، غير أنه يعرب أيضا عن أمله في أن ينتهز المجلس هذه الفرصة ليبين أن الجزاءات الدولية يمكن أن تعمل بشكل فعال، وفي أن تكون الدول الأعضاء وغيرها مسؤولة أمام المجتمع الدولي عن أفعالها، وأن يعني المجلس ما يقول عندما يجيز القرارات ويتخذ الإجراءات دعما للسلام. وستصل هذه الرسالة لا إلى أنغولا فحسب، بل وإلى كثير من مناطق الصراع القائم والمحتمل. إن شعب أنغولا الذي طالت معاناته يحتاج إلى دعم المجتمع الدولي ويستحق الدعم منه لأجل إحلال السلام والمصالحة السياسية في ذلك البلد. ويحث الفريق المجتمع الدولي على تقديم هذا الدعم، كما نعرب عن تقديرنا للفرصة التي سنحت لنا، فرادى وجماعات، للإسهام في تحقيق هذا الهدف.

هراري - زمبابوي - ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠

(توقيع) اندرز مولاندر

رئيس الفريق

(توقيع) الكولونيل أو. ت. تيروياموديمو
نائب الرئيس

(توقيع) ستانليك ج.ت.م. سامكانغي
المقرر

(توقيع) غلبير بارت
خبير

(توقيع) جينبنغ تشنغ
خبير

(توقيع) ميلفن هولت
خبير

(توقيع) أوليغ إيفانوف
خبير

(توقيع) بيني لومبارد
خبير

(توقيع الكتروني) هانز ماك كاي
خبير

(توقيع الكتروني) أوليفييه فاليي
خبير

المرفق الثاني

الأحكام ذات الصلة الواردة في قرارات مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣) و ١١٢٧ (١٩٩٧) و ١١٧٣ (١٩٩٨)

ألف - القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)

إن مجلس الأمن،

...

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

...

١٩ - يقرر كذلك، بهدف حظر جميع أشكال بيع أو توريد الأسلحة ومساعدات عسكرية، وكذلك النفط والمنتجات النفطية للاتحاد الوطني، أن تمنع جميع الدول البيع أو التوريد، من جانب مواطنيها أو من أقاليمها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع أعلامها، بالسلاح وما يتصل بها من أعتدة بجميع أنواعها، بما في ذلك الأسلحة والذخائر، والمركبات والمعدات العسكرية وقطع الغيار اللازمة لها، وكذلك النفط والمنتجات النفطية، سواء أكان منشؤها إقليمها أو لم يكن، إلى إقليم أنغولا إلا عن طريق نقاط الدخول المسماة في قائمة تقدمها حكومة أنغولا إلى الأمين العام، الذي يجب أن يقوم على وجه السرعة بإخطار الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛

٢٠ - يطلب إلى جميع الدول، وجميع المنظمات الدولية، أن تعمل وفقا لأحكام هذا القرار على وجه الدقة، على الرغم من وجود أية حقوق أو التزامات ممنوحة أو مفروضة بموجب أي اتفاق دولي أو أي عقد تم الدخول فيه أو أي ترخيص أو إذن ممنوح قبل تاريخ اتخاذ هذا القرار؛

٢١ - يطلب إلى الدول رفع الدعوى القانونية على الأشخاص والكيانات الذين يخرقون التدابير المفروضة بموجب هذا القرار وفرض عقوبات مناسبة؛

٢٢ - يقرر أن ينشئ، وفقا للمادة ٢٨ من نظامه الداخلي المؤقت، لجنة تابعة لمجلس الأمن تتألف من جميع أعضاء المجلس للقيام بالمهام التالية وتقديم تقرير عن أعمالها إلى المجلس مع ملاحظاتها وتوصياتها:

(أ) فحص التقارير المقدمة عملا بالفقرة ٢٤ أدناه؛

(ب) مطالبة جميع الدول بمعلومات إضافية بشأن الإجراءات التي تتخذها بغية التنفيذ الفعال للتدابير المفروضة بموجب الفقرة ١٩ أعلاه؛

(ج) النظر في المعلومات التي تبلغها الدول بها بشأن انتهاكات التدابير المفروضة بموجب الفقرة ١٩ والتوصية بالتدابير المناسبة للرد عليها؛

(د) تقديم تقارير دورية إلى المجلس عن المعلومات المقدمة إليها بشأن الانتهاكات المزعومة للتدابير المفروضة بموجب الفقرة ١٩، مع القيام عند الإمكان بتحديد الأشخاص أو الكيانات، بما في ذلك السفن، الذين يفاد باشتراكهم في تلك الانتهاكات؛

(هـ) إعلان المبادئ التوجيهية التي قد تلزم لتسهيل تنفيذ التدابير المفروضة بموجب الفقرة ١٩؛

٢٣ - يهيب بجميع الدول أن تتعاون تعاونا كاملا مع اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ٢٢ أعلاه في تنفيذ مهامها، بما في ذلك توفير المعلومات التي قد تطلبها اللجنة عملا بهذا القرار؛

...

٢٦ - يعرب عن استعداده للنظر في فرض تدابير أخرى بموجب ميثاق الأمم المتحدة بما في ذلك، في جملة أمور، تدابير تجارية ضد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا وفرض قيود على سفر الأفراد التابعين للاتحاد الوطني، ما لم يفد الأمين العام بحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ بأنه قد تم تحقيق وقف إطلاق النار بصورة فعالة وأنه قد تم التوصل إلى اتفاق بشأن التنفيذ التام لاتفاقات السلم لأنغولا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛

...

باء - القرار ١١٢٧ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧

...

إن مجلس الأمن،

...

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

٤ - يقرر أن تتخذ جميع الدول التدابير اللازمة التالية:

(أ) منع جميع كبار مسؤولي الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا وأفراد أسرهم المباشرة الراشدين من دخول أراضيها أو عبورها، على النحو المحدد وفقا للفقرة ١١ (أ) أدناه، باستثناء المسؤولين اللازمين لتأمين التشغيل التام لحكومة الوحدة والمصالحة الوطنية أو الجمعية الوطنية أو اللجنة المشتركة، شريطة ألا يكون في هذه الفقرة ما يجبر دولة من الدول على منع مواطنيها من دخول أراضيها؛

(ب) تعليق أو إلغاء جميع وثائق السفر أو التأشيرات أو تراخيص الإقامة التي أصدرت لكبار مسؤولي الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا وأفراد أسرهم المباشرة الراشدين، على النحو المحدد وفقا للفقرة ١١ (أ) أدناه، باستثناء المسؤولين المشار إليهم في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه؛

(ج) طلب الإغلاق الفوري والكامل لجميع مكاتب الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا في أراضيها؛

(د) القيام بما يلي بغية حظر الرحلات الجوية التي يضطلع بها الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا أو يُضطلع بها لصالحه، وتوريد أية طائرات أو مكونات الطائرات إلى الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، وتوفير التأمين والخدمات الهندسية وخدمات الصيانة لطائرات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا:

'١' ألا تسمح لأي طائرات بالإقلاع من أراضيها أو الهبوط فيها أو التحليق فوقها إذا كانت قد أقلعت من مكان أو كانت متوجهة للهبوط في مكان يقع في إقليم أنغولا غير الأماكن المذكورة في قائمة تقدمها حكومة أنغولا إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، التي ستتولى إخطار الدول الأعضاء بذلك؛

'٢' أن تحظر على مواطنيها القيام بتوفير أو إتاحة أي طائرة أو مكونات طائرة، بأي شكل من الأشكال، إلى أراضي أنغولا إلا عن طريق نقاط الدخول المحددة في قائمة توفرها حكومة أنغولا إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) التي ستقوم بإخطار الدول الأعضاء بذلك، وأن تحظر القيام بأي عمل من هذه الأعمال من أراضيها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع علمها؛

'٣' أن تحظر على مواطنيها توفير الخدمات الهندسية أو خدمات الصيانة، أو إصدار شهادة بشأن صلاحية الطيران، أو دفع مطالبات جديدة تتعلق بعقود تأمين قائمة، أو تقديم أو تجديد تأمين مباشر لأي طائرة مسجلة في أنغولا غير الطائرات الواردة في قائمة توفرها حكومة أنغولا للجنة المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، التي ستتولى إخطار الدول الأعضاء بذلك، أو لأي طائرة تدخل أراضي أنغولا عن طريق نقطة دخول غير واردة في القائمة المشار إليها في الفقرة الفرعية د '١' أعلاه وأن تحظر حدوث ذلك من أراضيها؛

٥ - يقرر كذلك ألا تنطبق التدابير الواردة في الفقرة ٤ أعلاه على حالات الطوارئ الطبية ولا على رحلات الطائرات التي تنقل أغذية أو أدوية أو لوازم الاحتياجات الإنسانية الأساسية، التي توافق عليها مسبقا اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)؛

٦ - يحث جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية على الحد من سفر مسؤوليها ووفودها الرسمية إلى المقر الرئيسي للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، باستثناء السفر لأغراض دعم عملية السلم وتقديم المساعدة الإنسانية؛

...

٩ - يعرب عن استعداده للنظر في فرض تدابير إضافية، مثل القيود التجارية والمالية، إذا لم يمتثل الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا امتثالا كاملا لالتزاماته بموجب بروتوكول لوساكا ولجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛

١٠ - يهيب بجميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية أن تتقيد بالتصرف طبقا لأحكام هذا القرار بغض النظر عن وجود أي حقوق ممنوحة أو التزامات مفروضة بموجب أي اتفاق دولي أو أي عقد أبرم أو أي ترخيص أو تصريح منح قبل تاريخ اتخاذ هذا القرار، ويهيب أيضا بجميع الدول أن تمتثل امتثالا كاملا للتدابير المفروضة في الفقرات ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)؛

١١ - يطلب إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) القيام بما يلي:

(أ) وضع مبادئ توجيهية على وجه السرعة لتنفيذ الفقرة ٤ من هذا القرار، بما في ذلك تعيين المسؤولين وأفراد أسرهم المباشرة الراشدين الذين سيمنع دخولهم أو عبورهم والذين ستعلق أو تلغى وثائق سفرهم أو تأشيراتهم أو تراخيص إقامتهم، وفقا للفقرتين ٤ (أ) و (ب) أعلاه؛

(ب) النظر بعين العطف إلى طلبات الاستثناء المذكورة في الفقرة ٥ أعلاه والبت فيها؛

(ج) تقديم تقرير إلى المجلس بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ بشأن الإجراءات التي اتخذتها الدول تنفيذا للتدابير المبينة في الفقرة ٤ أعلاه؛

١٢ - يطلب إلى الدول الأعضاء التي لديها معلومات عن رحلات جوية تحظرها الفقرة ٤ (د) أعلاه أن تقدم هذه المعلومات إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) لتوزيعها على الدول الأعضاء؛

١٣ - يطلب أيضا إلى الدول الأعضاء أن توفر للجنة المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، في موعد لا يتجاوز ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، معلومات عن التدابير التي اتخذتها تنفيذا لأحكام الفقرة ٤ أعلاه؛

...

جيم - القرار ١١٧٣ (١٩٩٨) المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨

إن مجلس الأمن،

...

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١١ - يقرر، مع استثناء أنغولا، أن تقوم جميع الدول التي توجد بها ليونيتا أموال وموارد مالية، بما في ذلك أي أموال ناشئة أو نابجة عن ممتلكات ليونيتا كمنظمة، أو لكبار مسؤولي يونيتا أو أفراد أسرهم المباشرة البالغين المحددين عملا بالفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١١٢٧ (١٩٩٧)، بمطالبة جميع الأشخاص أو الكيانات الموجودين داخل أقاليمها الذين يحتفظون بهذه الأموال والموارد المالية بتجميدها وضمان عدم توفيرها بصورة مباشرة أو غير مباشرة ليونيتا كمنظمة أو لصالحها أو لكبار مسؤولي يونيتا أو أفراد أسرهم المباشرة البالغين، المحددين وفقا للفقرة ١١ من القرار ١١٢٧ (١٩٩٧) أو لصالحهم؛

١٢ - يقرر أيضا أن تتخذ جميع الدول التدابير اللازمة لما يلي:

(أ) منع جميع الاتصالات الرسمية بزعماء يونيتا، في مناطق أنغولا التي لم تبسط فيها الإدارة الحكومية، باستثناء الاتصالات التي يجريها ممثلو حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية والأمم المتحدة والدول المراقبة لبروتوكول لوساكا؛

(ب) حظر الاستيراد المباشر أو غير المباشر من أنغولا إلى أراضيها لكل أنواع الماس التي لا تخضع لنظام شهادة المنشأ الذي وضعته حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية؛

(ج) حظر القيام، على يد مواطنيها أو من أراضيها أو باستخدام سفن ترفع أعلامها أو طائراتها، ببيع أو توريد المعدات المستخدمة في التعدين أو الخدمات المتعلقة به للأشخاص أو الكيانات الموجودين في المناطق التي لم تبسط فيها الإدارة الحكومية في أنغولا، على أن يبدأ هذا الحظر فور إبلاغ رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) جميع الدول الأعضاء بالمبادئ التوجيهية التي أقرتها تلك اللجنة؛

(د) حظر القيام، على يد مواطنيها أو من أراضيها أو باستخدام سفن ترفع أعلامها أو طائراتها، ببيع أو توريد مركبات آلية أو زوارق أو قطع غيار لتلك المركبات أو خدمات للنقل البري أو البحري للأشخاص أو الكيانات الموجودين في المناطق التي لم تبسط فيها الإدارة الحكومية في أنغولا، على أن يبدأ هذا الحظر فور إبلاغ رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) جميع الدول الأعضاء بالمبادئ التوجيهية التي أقرتها تلك اللجنة؛

١٣ - يقرر كذلك جواز أن تأذن اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، على أساس كل حالة على حدة وفي إطار إجراء عدم الاعتراض، بالاستثناء من التدابير المنصوص عليها في الفقرتين ١١ و ١٢ المذكورتين أعلاه لأغراض طبية وإنسانية يكون قد جرى التحقق منها؛

...

١٥ - يعرب عن استعداده لمعاودة النظر في التدابير المحددة في الفقرتين ١١ و ١٢ المذكورتين أعلاه وفي الفقرة ٤ من القرار ١١٢٧ (١٩٩٧) ولإنهاء هذه التدابير، إذا أفاد الأمين العام في أي وقت أن يونيتا قد امتثلت لجميع التزاماتها ذات الصلة امتثالا كاملا؛

١٦ - يعرب أيضا عن استعداده للنظر في فرض مزيد من التدابير الإضافية إذا لم تمتثل يونيتا امتثالا كاملا لالتزاماتها بموجب "اتفاقات السلام" وبروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛

١٧ - يطلب إلى جميع الدول وجميع المنظمات الدولية والإقليمية أن تتصرف بدقة طبقا لأحكام هذا القرار بغض النظر عن وجود أي حقوق ممنوحة أو التزامات مفروضة بموجب أي اتفاق دولي أو أي عقد أبرم أو أي ترخيص أو تصريح مُنح قبل تاريخ اتخاذ هذا القرار؛

١٨ - يطلب أيضا إلى جميع الدول أن تنفذ بدقة التدابير المفروضة بموجب الفقرات ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، والفقرة ٤ من القرار ١١٢٧ (١٩٩٧)، فضلا عن الامتثال للفقرة ٦ من القرار ١١٢٧ (١٩٩٧)؛

...